جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة

إعداد الطالبان :

- موسوني إبراهيم
- كريكش مروان

إشراف الأستاذ:

بن عيشوش محمد

أعضاء لجنة المناقشة

علوطي لمين	جامعة المدية	**رئيسا**
بن عيشوش محمد	جامعة المدية	**مشرفا ومقرارا**
بوشنافة الميسوم	جامعة المدية	**عضوا ممتحنا**

السنة الجامعية: 2019-2020

جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة

إعداد الطالبان :

- موسوني إبراهيم
- كريكش مروان

إشراف الأستاذ:

بن عيشوش محمد

أعضاء لجنة المناقشة

علوطي لمين	جامعة المدية	**رئيسا**
بن عيشوش محمد	جامعة المدية	**مشرفا ومقرارا**
بوشنافة الميسوم	جامعة المدية	**عضوا ممتحنا**

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر وتقديـــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وما واجهنا من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " **محمد بن عيشوش** " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

ولا يفوتنا أن نشكر كل الأساتذة الذين قدموا لنا كل ما بوسعهم من دروس ونصائح وتوجيهات خلال فترة الدراسة.

إهداء

إلى من قال فيهما الله عز وجل :

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما و قدرنا على رد جزء من جميلهما.

والى جميع إخوتنا و الأقارب

و إلى كل الأصدقاء و الزملاء الذين عرّفتنا عليهم محطات الحياة.

إلى كل من علّمني حرفا

إليهم جميعا نهدي هذا العمل

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إظهار اثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، ولتوضيح ذلك اعتمدنا في دراستنا النظرية على مجموعة من البيانات الأولية من كتب ومراجع ودراسات حول الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى المبادئ الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية التي لها علاقة بموضوع البحث على غرار مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبهدف تعزيز الدراسة قمنا بتوزيع استمارة استبيان على مجموعة من الشركات الممارسة لحوكمة الشركات وأصحاب الخبرة والتجربة.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى حزمة من النتائج لعل أبرزها أن العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات علاقة ذات اتجاهين، بحيث تساهم حوكمة الشركات في تحسين والارتقاء بمستوى الإفصاح المحاسبي من خلال مختلف آلياتها الداخلية والخارجية، التي تعمل على توفير معايير الإفصاح والشفافية بشمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء صورة واضحة على وضعية ونشاط الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات واكتسابها سمعة حسنة مما يبعث الثقة بها أمام كل الأطراف ذات الصلة، ومن جهة أخرى يمكن القول أن الارتقاء بمستوى الإفصاح المحاسبي يعمل على تدعيم وزيادة فعالية حوكمة الشركات إذ تتضمن مبادئ حوكمة الشركات على مبدأ الإفصاح والشفافية وكذا الرفع من جودة التقارير المالية .

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح المحاسبي، حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، جودة التقارير المالية.

Summary:

This research aims to show the effect of corporate governance application on accounting disclosure and the quality of financial reports, To clarify this, we relied in our theoretical study on a set of primary data, including books, references, and studies on Accounting disclosure and corporate governance, In addition to the principles issued by international bodies and organizations related to the subject of research Similar to the OECD Corporate Governance Principles, In order to enhance the study, we distributed a questionnaire to a group of companies that practice corporate governance and those with experience and expertise.

Through this research, we reached a set of results, perhaps the most prominent of which is that the relationship between accounting disclosure and corporate governance is a two-way relationship. So that corporate governance contributes to improving and upgrading the level of accounting disclosure through its various internal and external mechanisms, It works to provide disclosure and transparency standards by including the financial statements on all information necessary to give a clear picture of the status and activity of the company, Which leads to increase the credibility of the financial statements of companies and gain a good reputation, which raises confidence in all relevant parties, On the other hand, it can be said that raising the level of accounting disclosure works to support and increase the effectiveness of corporate governance, as the principles of corporate governance include the principle of disclosure and transparency, as well as raising the quality of financial reports.

key words: Accounting disclosure, Corporate governance, Principles of corporate governance, Quality of financial reports.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	-
إهداء	-
الفهرس	I
قائمة الأشكال والجداول	IV
قائمة الملاحق	VI
الملخص	
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول:الإطار النظري للإفصاح المحاسبي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	03
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي	03
المطلب الثاني: مستويات وأنواع الإفصاح المحاسبي	05
المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي والأطراف المستفيدة منه	08
المبحث الثاني: جودة الإفصاح المحاسبي	13
المطلب الأول: ماهية جودة الإفصاح المحاسبي	14
المطلب الثاني: العوامل والمعايير المؤثرة على نوعية الإفصاح المحاسبي	18
المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعوائق التي تحد منه	24
خلاصة	28
الفصل الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات	
تمهيد	30
المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	31
المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات	31
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الحوكمة	36
المطلب الثالث: محددات ومقومات الحوكمة والأطراف الرئيسة فيها	46
المبحث الثاني:جودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات	50
المطلب الأول: تعريف ومعايير تحقق جودة المعلومات المالية	50

المطلب الثاني: علاقة الحوكمة بالمحاسبة و آلياتها	54
المطلب الثالث :انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح و جودة التقارير المالية	58
خلاصة	59
الفصل الثالث: جانب تطبيقي باستخدام برنامج SPSS	
تمهيد	61
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وإجرائتها	61
المطلب الأول: تقديم منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة	61
المطلب الثاني: مصادر الحصول على المعلومات وأدوات الدراسة	62
المطلب الثالث: أدوات التحليل الإحصائي	64
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	65
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة	65
المطلب الثاني: وصف المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة	73
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة	77
خلاصة	87
خاتمة عامة	93
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الأطراف المستفيدة من الإفصاح المحاسبي	12
2-1	معايير تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي	23
2-2	خصائص حوكمة الشركات	39
3-2	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات	45
4-2	الخارجية و الداخلية للحوكمة	47
5-2	المكونات الأساسية لمجلس الإدارة	56
1-3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي	74
2-3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير التخصص العلمي	75
3-3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المنصب الوظيفي	76
4-3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الأقدمية في العمل	77

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	المراحل الأساسية لتطور الحوكمة عالميا	32
1-3	تداول الاستبيانات	62
2-3	توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)	64
3-3	اختبار كلمجروف-سميرنوف (K-S) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	65
4-3	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	67
5-3	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	68
6-3	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	69
7-3	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	70
8-3	معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.	71
9-3	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان	72
10-3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي	73
11-3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير التخصص العلمي	74
12-3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المنصب الوظيفي	75
13-3	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الأقدمية في العمل	76
14-3	الإختبار التائي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	78
15-3	الإختبار التائي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي	80
16-3	الإختبار التائي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات	82
17-3	الإختبار التائي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية	85

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	الاستبيان
02	مخرجات برنامج spss

مقدمة عــامة

ساهمت الأزمات المالية و المحاسبية التي عرفتها بعض الشركات مع نهاية القرن الماضي و بداية القرن الحالي التي تنشط في كل من أسيا و الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تفعيل مفهومي السيطرة والرقابة تحت اسم الحوكمة، والتي تدور حول تطبيق تحكم مؤسسي يضاعف آليات الرقابة على الشركات للحد من التجاوزات المالية والمحاسبية التي تمارسها الإدارة بهدف تفادي الأزمات والتعثر، إذ توصلت معظم الأبحاث والدراسات التي تناولت الأسباب المالية لتلك الشركات وعدم تطبيق المبادئ المحاسبية ، و نقص الإفصاح و الشفافية و عدم إظهار المعلومات الحقيقة التي تعبر المركز المالي لهذه الشركات ، و بالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عنصر يميزها إلا وهو مصداقيتها، بالتالي كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع و الحل المتكامل و الفعال لكل السلبيات التي أدت إلى حدوث تلك الأزمات ،و بذالك حاز موضوع حوكمة الشركات على اهتمام مختلف الكتاب و الباحثين في المجالات مختلفة ،و أصبح حقلا خصبا للبحث و الدراسة و الاستفادة من مزاياها و ايجابيتها المتعددة .

أدت العوامل السابقة الذكر كذلك إلى زيادة الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي ، و الذي أصبح محل الاهتمام من قبل أصحاب الفكر و الاختصاص من اكاديمين و مهنيين في مجال المحاسبة و التدقيق ، وذلك بحثا عن آليات جديدة لإصدار القوائم و التقارير مالية توفر على الأقل الحد الأدنى من المعلومات، و التي يمكن الاعتماد عليها من طرف جميع مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة .

1/ إشكالية البحث:

عند النظر إلى الحوكمة الشركات من جانب الفكر المحاسبي وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي تتضح لدى الباحث إشكالية البحث كمايلي:

ما مدى تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية داخل الشركات ؟

وحتى نتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نعني بالإفصاح المحاسبي ومن الأطراف المستفيدة منه وما هي أهم العوائق التي تحد منه ؟
- ما المقصود بحوكمة الشركات وما علاقتها بجودة المعلومات المالية ؟
- ما واقع تطبيق حوكمة الشركات لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في ظل وجود مبادئ الحوكمة ؟

- ما مستوى الدور الذي تمارسه لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر موظفي عينة الدراسة ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة **من** وجهة نظر موظفي عينة الدراسة ؟
- ما مدى تطبيق القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر موظفي عينة الدراسة ؟
- ما مدى تطبيق المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية في المؤسسات في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر موظفي عينة الدراسة ؟

وعليه فالإجابة على هذه التساؤلات هي مفتاح الباحث لدراسة واستخلاص النتائج ومحاولة الوقوف على بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها.

2/ فرضيات البحث:

كإجابة مسبقة عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يساهم الإفصاح المحاسبي في تدعيم المصداقية وزيادة الثقة في اتخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف المستفيدة منه.
- تحتل حوكمة الشركات أهمية كبيرة عبر مفهومها الواسع وعلاقتها في إعطاء معلومات مالية ذات جودة عالية.
- يوجد دور سلبي تمارسه لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر موظفي عينة الدراسة.
- لا يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير أبعاد الخدمات البريدية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة في البريد).

3/ أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- الإجابة على إشكالية البحث والسعي لاختبار الفرضيات المتبناة.
- التعرف على الإطار النظري للإفصاح المحاسبي.
- الإلمام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية.
- صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.
- التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات.
- محاولة الخروج باقتراحات مفيدة تمكن من تطبيق الحوكمة بشكل أوسع.

4/ أهمية البحث:

يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة في توصيل المعلومات لمختلف الأطراف بشكل ملائم و بصورة صادقة و عادلة بحيث أعمال الشركة و مركزها المالي . كما تلعب الحوكمة دور رقابي على المسيرين من جهة و دور تنظيمي على الشركات من جهة أخرى ، حيث تعتبر موضوع حديث يهتم برفع مستوى الشفافية وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات ،مما يعزز العلاقة و الثقة بين الأطراف ذوي المصالح و يضمن حقوقهم .

5/ منهج البحث :

لمعالجة الموضوع و في سبيل الوصول إلى أهداف البحث اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي و ذلك بهدف تحديد الخلفية النظرية لطبيعة الإفصاح المحاسبي و حوكمة الشركات و دورهما في تحقيق جودة معلومات محاسبي عالية .

كما اعتمدنا على تطبيق منهج الاستقرائي من خلال استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء (الاستبيان) التي تصمن مجموعة من الأسئلة التي تختبر فرضيات البحث و توزيعها على مجموعة من المحاسبين و المدققين و المسؤولين و المديرين الماليين و الأساتذة الجامعيين ، وبعد جمع الإجابات نقوم بتحليلها باستخدام برنامج spss للوصول إلى نتائج وتوصيات تتعلق بأهداف البحث.

6/الأبحاث و الدراسات السابقة :

- **دراسة** (سعيدي يحيي و أوصيف لخضر،2011) بعنوان[1] :

" **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي** ،، مداخلة في الملتقى الدولي حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية "IFRS-IAS " و المعايير الدولية للمراجعة ISA"

[2] تمثل هذه الدراسة إلى إظهار أهمية تطبيق المعايير المحاسبة الدولية على الإفصاح و جودة المعلومات،وخلصت الدراسة بعض النتائج لعل أهمها أن تؤدي المعايير الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي .

- **دراسة** (عائشة سلمى كحيلي و راضية كروش،2013) بعنوان[1] :

" اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي :حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية "

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار فعالية تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية واليات الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة .وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي.

7/ أسباب اختبار الموضوع:

تعود دوافع ومبررات اختيار هذا الموضوع بالدرجة الأولى دون غيره من المواضيع إلى :

أ. أسباب موضوعية:

- أهمية الموضوع والدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات في توفير المعلومات التي تمكن اتخاذ قرارات سليمة.
- تحديد الإطار النظري للإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات .

---

[1] سعيدي يحيي و أوصيف لخضر ،**أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية "IFRS-IAS " و المعايير الدولية للمراجعة ISA:التحدي ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ، يومي 13و 14 ديسمبر 2011.

[2] عائشة سلمى كحيلي و راضية كروش،**اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي :حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية** ،جمع أبحاث الملتقي الدولي حول :آليات الحوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة ،الجزائر ،25-26 نوفمبر 2013.

- ضرورة تطبيق آليات الحوكمة في الشركات الاقتصادية.
- النقص التي تعاني منه الشركات في تطبيق الحوكمة.

ب. الأسباب الذاتية:

- تخصص الباحثين وتوفر الرغبة لدراسة هذا الموضوع.
- إثراء مكتبة الجامعة بمرجع جديد في مجال التخصص.
- اقتراح الأستاذ المشرف لهذا الموضوع .

8/ هيكل البحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول :

- الفصل الأول : بعنوان " الإطار النظري الإفصاح المحاسبي " .
- الفصل الثاني : بعنوان "أساسيات حول حوكمة الشركات" .
- الفصل التطبيقي : توزيع استمارات الاستبيان و تحليل النتائج باستخدام برنامج spss.
- الخاتمة :تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، مع تقديم بعض التوصيات الخاصة بالبحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

تمهيد

تهدف المحاسبة إلى توفير معلومات مالية عن الأنشطة المؤسسات لكافة المستويات الإدارية و الجهات الخارجية وحتى يتم توفير تلك المعلومات فانه يتطلب القيام بعدة عمليات تتمثل في إعداد وتكوين وتخزين ونقل ونشر البيانات و المعلومات في التقارير المالية وتوصيلها إلى جهات المستخدمة من اجل مساعدتهم في فهم وتحليل تلك المعلومات و اتخاذ القرارات الاقتصاديين، إن توصيل المعلومات أو ما يعرف با الإفصاح المحاسبي يعتبر عملية با لغة الأهمية لدى الأطراف الداخلية و الخارجية على حد سواء إذ تقتضي متطلبات الإفصاح المحاسبي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عامان، بالإضافة إلى المذكرات و الإيضاحات المرفقة بها و تقرير مراجع الحسابات وتقرير مجلس الإدارة ، وإتباع متطلبات الإفصاح في نشر التقارير المالية سوف يقلل من درجة التباين في المعلومات أو ما يسمى بحالة احتكار المعلومات .

وللتعرف أكثر على مفهوم الإفصاح المحاسبي و على الدور الذي يلعبه في إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة وفي تحقيق أهدافها و احتياجات مختلف المستخدمين سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار الفكري للإفصاح المحاسبي من خلال المباحث التالية

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: جودة الإفصاح المحاسبي

المبحث الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي

لقد زاد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة ، خاصة بعد الأزمات المالية التي عرفتها بعض الشركات الأمريكية و الأوروبية الرائدة في مجال نشاطها مع بداية القرن الواحد و العشرين ،وقد ظهر أثرها على اقتصاد تلك الدول بشكل خاص و على الاقتصاد العالمي بشكل عام ، و بذالك أصبح الإفصاح المحاسبي يحظى باهتمام مختلف الهيئات المعنية (الخاصة و العامة) محليا وإقليميا و دوليا .

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم و حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة و ينبع هذا الاختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على زاوية النظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد القوائم المالية المنشورة مثلا وهو إدارة المؤسسة حيال الإفصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة الأطراف ذات العلاقة من هنا يصبح من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال .

أولا: لمحة تاريخية حول تطور الإفصاح المحاسبي

من زاوية تاريخية تعود فكرة مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية إلى عام 1837 ، حيث نشر مقال عن الإفصاح في مجلة "railway magazine " وقد أشير فيه إلى اثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين ، وساد في الربع الأخير من الفرن التاسع عشر اتجاه يحث على الزيادة في الإفصاح المحاسبي و دعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية و الحد من البدائل في المعالجات المحاسبية .[1]

وقد تزايد مفهوم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة با لتحول التاريخي الذي حدث لوظيفية المحاسبة في مطلع الستينات من القرن العشرين ، عندما تحولت المحاسبة عما يطلق عليه الباحثون من المدخل الملكية إلى ما يعرف مدخل المستخدمين ، فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام

[1] جمعة فلاح حميدات ،**مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبية الدولية و تعليمات** هيئة الأوراق المالية ،أطروحة دكتوراه فلسفة تخصص محاسبة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،الأردن ،2004،ص 73.

لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام المعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرار.[1]

ومن جهة أخرى كن لتطور أسواق المال العالمية الدور البارز و الفعال في تطور المحاسبة الذي صاحب انفتاحها على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحها على النظرية الحديثة للمعلومات ، وهي التي قدمت للمحاسبين كثيرا من المفاهيم و الأدوات التي عززت من أهمية و دور الإفصاح في القوائم المالية المشورة ،فبذلك أصبحت مصدرا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق المالية .

وقد شهد عام 1974 حدث بارز ترك أثار جوهرية على الإفصاح عن المعلومات في القوائم و التقارير المالية المشورة ،إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية تشريع عن الكونغرس ألزم فيه المصاريف التجارية بالخضوع من حيث الشروط و قواعد الإفصاح للوائح و التشريعات التي تصدرها بهذا لخصوص لجنة هيئة البورصة "SEC"، و ذالك فيما يخص الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المسجلة في البورصة ، مما ترتب عنه تطور في المسار الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في القوائم المالية للبنوك الأمريكية وتتضح معالمه فيما يلي :

- اتساع نطاق هذا الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذالك الوقت تعتبرها معلومة خاصة ولا يمكن الإفصاح عنها .

- تحول أهداف الإفصاح المحاسبي من التركيز على حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح المساهمين و المستثمرين و المقرضين .[2]

و ضمن هذا السياق في عام 1973 تأسست لجنة معايير المحاسبية الدولية(LASC) التي قامت بإصدار ثلاثة معايير محاسبية دولية سنة 1975 الذي كان إحدى هذه المعايير يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية .

[1] محمد مطر،**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس و العرض و الإفصاح** ، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2004،ص:332.

[2] وليد ناجي الحيالي ،**نظرية المحاسبة ، منشورات الأكادمية العربية المفتوحة بالدنمارك**،2007،ص:358-359.

ثانيا : مفهوم الإفصاح المحاسبي

يقد بالإفصاح المحابي ' الكشف و الإظهار عن النتائج المحاسبية في القوائم المالية ، فعلى المحاسب تقديم معلومات كافية لترشيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات".[1]

و يعرف الإفصاح المحاسبي على انه 'إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني إن تظهر المعلومات في القوائم المالية و التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل '.[2]

كما عرف الإفصاح المحاسبي بأنه "عملية إظهار و تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للإطراف التي لها مصالح حالية أو المستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية ، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم و التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي ودون لبس أو تضليل '.[3]

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه ' العملية الخاصة بتوفير المعلومات ووضع قرارات السياسية المعروفة من خلالها يتم توفير المعلومات في الوقت المناسب و بطريقة واضحة ظاهرة للعيان '.[4]

نلاحظ إن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم ، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات إلى مستخدميها .

إذا فالإفصاح بشكل عام هو" بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى المستقر الاستفادة منها أو استخدامها ،فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات من يعملها لمن لا يعلمها".[5]

---

[1] احمد محمد أبو شمالة،**معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي ،مكتبة المجتمع العربي** ، عمان ، الأردن،2010ص :65.

[2] الحيالي وليد ناجي ،**المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس و الإفصاح المحاسبي)**،دار حنين ، عمان ، الأردن ،1996،ص:43.

[3] أمين السيد أحمد لطفي ، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005،ص:279.

[4] رضوان حلوة حنان ،**تطور الفكر المحاسبي ، (مدخل نظرية المحاسبة)**،مكتبة دار الثقافة،عمان الأردن ،1998،ص:211.

[5] الصبان محمد سمير ،**دراسات في الأصول المالية (أصول القياس و أساليب الاتصال المحاسبي)**، الدار الجامعية ، بيروت ،1996،ص:245.

ضمن جميع مستخدمي المعلومات المالية و ظروف الشركة وطبيعة نشاطها، إذ ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومة المالية بل الأهم إن تكون ذات القيمة ومنفعة و مقنعة بالنسبة لمختلف مستخدميها وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية ،وتتضمن على جميع المعلومات الضرورية والهامة التي تساعد في إعطاء صورة واضحة و صحيحة عن الشركة مع عدم إخفاء أية معلومة جوهرية عن مستخدميها.

ومن الناحية الواقعية لا يمكن توفير هذا المستوى من الإفصاح وذلك لعدم لإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة و المتعددة للإغراض التي سوف تستخدم فيها المعلومة المالية التي تعتبر كمدخلات لاتخاذ القرارات ، و كذالك عدم لإلمام الكافي لمدى حساسية هذه القرارات للبدائل من المعلومات المالية المفصح عنها،بالإضافة إلى يختلف التجاوب و التفاعل بين مختلف مستخدمي المعلومات المالية نظرا لتفاوت في درجة فهم و تحليل مضمونها ،كما تساهم توفر عدة أنماط وبدائل للقياس المحاسبي إلى الوصول لنتائج مختلفة متعلقة بنفس الفترة و الدورة المحاسبية.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

1 - الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات،ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم المالية.[1]

2- الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ،

إذ يتوجب إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3- الإفصاح الكافي :

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية،

[1] لطيف زيود و لآخرون ، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، المجلد (29)العدد (1)، سوريا ، 20017،ص:180.

ويمكن ملاحظة إن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4- الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها ، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة و ظروفها الداخلية.

5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة يوصفها احد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية،ولذالك فانه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، حيث زادت المطالبة بالإفصاح التثقيفي أو الإعلامي هي الإفصاح عن التنبؤات المالية،الفصل بين العناصر العادية و غير العادية في القوائم المالية، التقارير القطاعية على أساس الخطوط الإنتاج و على أساس المناطق الجغرافية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأس ملي الحالي و المخطط ومصادر تمويله و ربحية السهم الواحد ،التطور التاريخي للنشاطات ، خطط الإدارة و أهدفها في المستقبل ، سياسات الإدارة المتبعة في نطاق الإفصاح على هذا النحو من شانه الحد من أهمية اللجوء إلى مصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بالطرق غير رسمية ،التي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى ، فنطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة ، وإنما أصبح يتضمن أيضا المعلومات التي تحتاج إلى درجة اكبر من الدارية و الخبرة في استخدامها وخصوصا تلك التي يحتاجها المحلين الماليين ووسطاء الاستثمار[1].

6-الإفصاح الوقائي :

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن و الهدف الأساسي لذالك حماية المجتمع المالي "المستثمر العادي" ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجين .[1]

---

[1] سنان سالم قاسم النعيمي ،**تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة**، المعهد العربي للمحاسبين القانونين ، بغداد ،2004،ص:21.

[1] لطيف زيود و الآخرون ،**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار** ،مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، المجلد(29)العدد (1)، سوريا،2007،ص:180.

المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي و الأطراف المستفيدة منه

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسة المادة الأساسية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات إلى المستخدمين و التي يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم ، وهي الإطار الأوسع الذي يضم القوائم المالية ،كما تحتوي هذه التقارير على تقرير مجلس الإدارة و المدقق الخارجي للحسابات، و سنحاول توضيح بعض أساليب الإفصاح المحاسبي و الأطراف المستفيدة منه فيما يلي :

1- القوائم المالية :

تعد القوائم المالية من أهم وسائل الإفصاح المحاسبي إذ يتم فيها الإفصاح عن المعلومات المهمة ذات الطبيعة الرقمية ، و يتم عرض القوائم المالية و ترتب بنودها و فق القواعد و المبادئ الحاسبية المقبولة عموما ،بهدف تسهيل قراءتها و فهمها من قبل المستخدمين ، و إمكانية مقارنتها مع القوائم الأخرى للشركات التي تنشط في نفس القطاع و استخلاص المعلومات ، و تظهر المعلومة الأكثر أهمية ذات الصلة بنشاط الشركة في صلب واحد أو أكثر من القوائم المالية صورة موثقة وبدرجة معقولة من الدقة .[2]

2- الملاحظات الهامشية و استخدام الأقواس :

تعتبر الملاحظات الهامشية والمعلومات بين الأقواس من المعلومات التي لها صلة قوية بالقوائم المالية،إذ تعتبر من الوسائل الهامة للإفصاح ويتم استخدامه لتوضيح أو تفسير أو إضافة لبند أو معلومات في القوائم المالية التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط ، لذالك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة أو استخدام الأقواس كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أو الطرق و المبادئ المحاسبة المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن لالتزامات المحتملة و المعلومات التي لتشملها القوائم المالية ، و تتميز هذه الملاحظات يا لاختصار و لتتناقض مع المعلومات الواردة في القوائم المالية و هي سهلة الإدراك من قبل غير المتخصصين .[1]

---

[2] صبايحي نوال ،**اثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية ،مداخلة** في الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية و تأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلو التسيير ،جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 17و 18 نوفمبر 2013،ص:07.

[1] صديقي مسعود وصديقي فؤاد ،**انعكاس النظام المحاسبي المالي "SCF" على سياسات الإفصاح في الجزائر** ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 05و 06 ماي 2013، ص:584.

3- تقرير المدقق الخارجي (محافظ الحسابات):

بالرغم من إن تقرير المدقق الخارجي "محافظ الحسابات" ليس معد للإفصاح إلا إن رأي المراجع المحايد في الموضوعية و مصداقية القوائم المالية للشركة تؤدي إلى تعزيز ثقة المستخدمين لهذه الأخيرة ، ويوجه عادة تقرير المدقق الخارجي إلى جهة التي قامت بتعينه وهي الهيئة العامة للمساهمين، كما يمكن للمستخدمين الخارجين للمعلومة المحاسبية الاستفادة من الملاحظات الواردة في تقرير المدقق الخارجي وما قد يتضمنه من تحفظات.[2]

4- تقرير مجلس الإدارة:

يقوم المجلس في هذا التقرير بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة المؤسسة خلال فترة مالية معينة ، حيث يتضمن هذا التقرير معلومات حول :

- الأحداث الغير مالية و التغيرات التي حدثت خلال السنة و التي تؤثر على عمليات المؤسسة مثل: التغيرات في المراكز الإدارية العليا و السياسات الرئيسية الخ ...
- التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة و الاقتصاد ودور المؤسسة فيها .
- خطط النمو و التوسع و التغييرات في العمليات في الفترات المقبلة .
- النفقات الرأسمالية المتوقعة و أثارها .
- الجهود المبذولة في البحوث التجارية .[3]

ثانيا:الأطراف المستفيدة من الإفصاح المحاسبي

بصورة عامة يمكن تحديد الأطراف ذات العلاقة أو مستخدمو المعلومات المالية و المحاسبية و حاجاتهم من المعلومة التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي المالي في الشركات إلى نوعين كما يلي :

1-الأطراف الداخلية : تتمثل الأطراف الداخلية التي تهتم بالمعلومة المالية في مختلف الأطراف التي تنشط داخل الشركة و الذين لهم دور واثر في سير وعلى نشاط الشركة، و تختلف حاجاتهم من تلك المعلومة باختلاف

[2] محمد المبروك أبو زيد ،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على دول العربية،الطبعة الأولى** ، ايتراك لنشر والتوزيع ،القاهرة ،2005،ص:05.

[3] مؤيد راضي خنفر –غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)**، دار الميسرة ، الأردن ، ص:51.

درجة تأثيرها على أنشطة تلك الشركة و سنحاول توضيح الأطراف الداخلية التي تهتم بالمعلومة المالية و حاجاتهم كما يلي :[1]

أ- إدارة الشركة:

تهتم إدارة الشركة بكافة مستوياتها الإدارية التي يمكن أن تتواجد ضمن الهيكل التنظيمي بالحصول على المعلومات التي يمكن استخدامها في مجال تقييم السياسات الإدارية و التمويلية خلا الفترات المالية، و تقييم مدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو خفض التكاليف ،معترفة مدى قوة المركز المالي للشركة و تقييم المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى مساعدة في إعداد الموازنات المختلفة لإغراض التخطيط و الرقابة.

ب- المستثمرون الحاليون و المحتملون :

وهم المساهمون "الملاك"في الشركة وهم أكثر الأطراف اهتماما بالشركة بحكم أنهم أصحاب رأس المال ،و يستخدم الملاك المعلومات المحاسبية لتقييم كفاءة وفعالية الإدارة في تحقيق أهداف الشركة ،لتقييم المخاطر و الفوائد المستقبلية "عائد السهم" وفي اتخاذ القرارات الاستثمارية ،مدى القدرة على الوفاء بالالتزامات تجاه الشركة وقدرة الشركة على توزيع الأرباح و نسبتها و الاحتفاظ بالاحتياطات .

ج- العاملون (الموظفون):

يعتبر الموظفون موارد حي تبنى عليه استمرارية الشركة و أداءها لإعمالها بما يشعرهم بالآمن الموظفين /لذالك فهم معنيون بكفاءة الشركة و تحقيقها لهدفها و نموها وزيادة مبيعاتها و اربحها ،لتحديد مطالبتهم بتحسين رواتبهم و أوضاعهم و يتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد و منافع مبعد التقاعد التي يمكن لشركة إن تقدمها،وكذالك يسعى الموظفون للحصول على المعلومات المناسبة و التي تطمئنهم حول مستقبلهم في الشركة.

2- **الأطراف الخارجية :** تتمثل الأطراف الخارجية التي تهتم بالمعلومة المحاسبية المالية في مختلف الأطراف من خارج الشركة، و الذين لهم علاقة بها لكن ليس إي دور و اثر في سير و على نشاط الشركة.[1]

[1] ROBERT OBERT , **pratique des normes IFRAS** ,3eme édition , Dunod ,paris ,2006 ,p:55.

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات ، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية و الجوانب النظرية و العلمية** ،الطبعة الثالثة ، دار وائل لنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ،2014،ص:05.

أ- المقرضون و الدائنون :

يمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للشركة و الذي يكون في الغالب طويل الأجل، و ما يهم المقرضون هو الهيكل التمويلي للشركة و نسب المديونية وقدرة الشركات على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقه

ب- الموردون و الدائنون التجاريون:

تعتبر هذه الفئة مصدر التمويل و الائتمان قصير الأجل بالنسبة لشركة ، و تتمثل اهتماماتهم لقياس فدرة الشركة على تسديد مستحقاتهم قصيرة الأجل من خلال نسب السيولة و النشاط كدوران البضاعة و المنتجات بالإضافة إلى نسب الربحية.

ج- الزبائن:

يعد الزبائن من أصحاب المصلحة في المؤسسة ويهمهم دائما نجاحا و استمرارها على الأقل لضمان استمرار إمدادهم بالسلع و الخدمات ، حيث انه كلما كانت المؤسسة ناجحة كلما أمكن العملاء الحصول على السلع و خدمات ذات جودة أعلى وبأسعار مناسبة.

د- الجهات الحكومية:

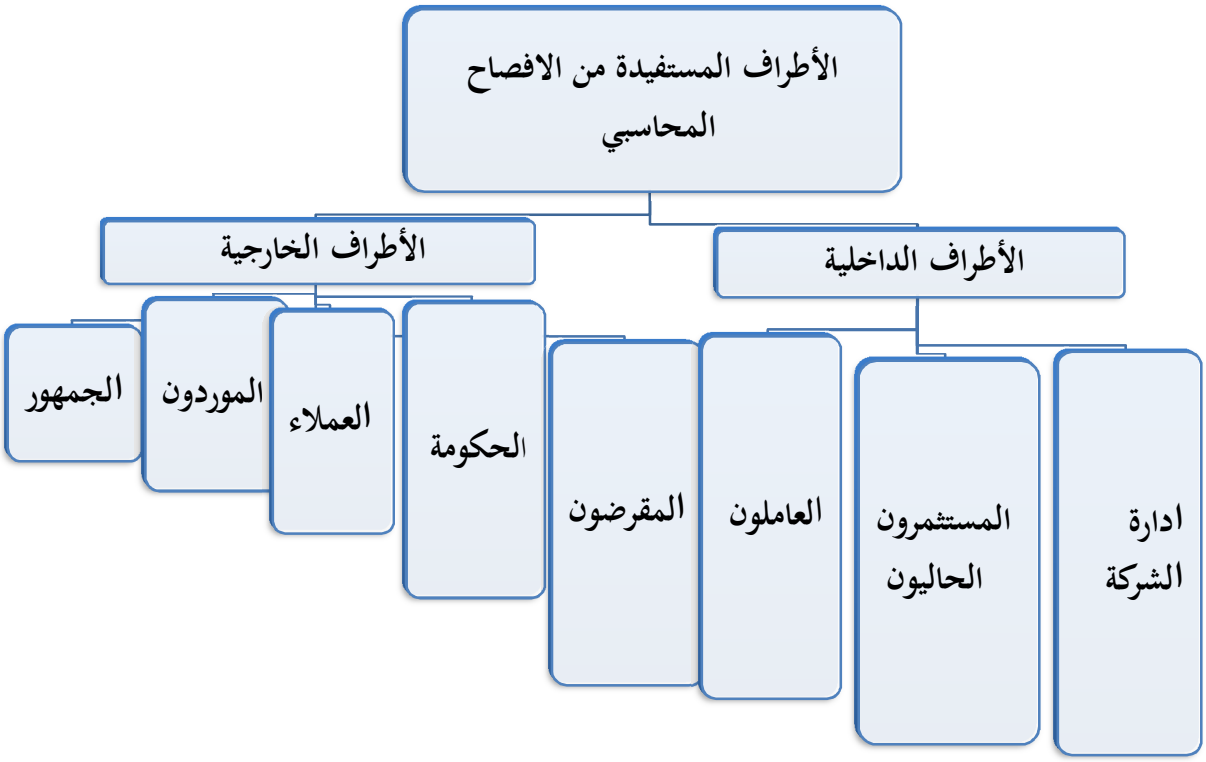
تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد و بالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج إلى المعلومات لاستخدامها في توجيه و تنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبة و كذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

هـ- الجمهور العام :

تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة مثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحلين، كما تقدم القوائم المالية للجمهور ربطها بفرص العمل و أسعار و جودة منتجات المؤسسة .[1]

[1] خالد الخطيب ،**الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية فظل معيار المحاسبة الدولية رقم 01**، مجلة جامعة دمشق ،المجلد (18) ، العدد (02)، 2002،ص:157.

شكل(1-1): الأطراف المستفيدة من الإفصاح المحاسبي .



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة .

المبحث الثاني: جودة لإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح عن المعلومة المحاسبية المالية مت أهم وظائف النظام المعلومات المحاسبي المالي الذي يؤثر بدوره على الشفافية، و يولد الإفصاح العديد من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية إذا كانت تلك المعلومات مضللة أو لم تساهم في تحقيق الأهداف التي تعتمد عليها،و سنحاول من هذا المبحث تناول جودة الإفصاح المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه .

المطلب الأول: ماهية جودة الإفصاح المحاسبي

إن الحاجة للمعلومات المحاسبية المالية التي تعتمد عليها قرارات الاستثمار و الائتمان و القرارات المشابهة تكمن خلف القوائم المالية،وان منفعة المعلومة يجب تقيمها في علاقتها مع الأغراض التي يجب إن تخدمها ، وقد زاد الاهتمام بنوع المعلومة المحاسبية المالية في الآونة الأخيرة نظرا لعدة عوامل منها : النمو في حجم الشركات ، زيادة قنوات الاتصال بين الشركات ،التأثير بالبيئة الخارجية و تعدد أهدفها و غيرها من العوامل الأخرى ،سنحاول إن نتناول ماهية الجودة الإفصاح المحاسبي و فق العناوين الموالية:

أولا: مدخل لمفهوم الجودة

يشير مصطلح الجودة بشكل عام صلاحية الشيء للغرض اعد من اجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة ، و تعتبر الجودة إحدى أهم العوامل الأساسية التي تساهم في رفع التنافس بين الشركات و المصانع و الخدمات المختلفة ، و قد عرفت الجودة بمفهومها العام بأنها إشباع رغبات المستهلكين إي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة العالية، وبالرغم من تداول هذه الكلمة بصورة واسعة لا أن هناك اختلافات كثيرة في تعريفها ، وهذا لاختلاف وجهات نظر من تناولوا هذا الموضوع ، فهناك من يبنى تعريفه على المنتج ومنه من استند على المستخدم النهائي وأخر على التصنيع وكذالك من اعتمد على القيمة وهذا ما أدى إلى تعدد التعريفات .

هناك من يرى إن مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن ، فقد كان ينظر إليها البعض أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم انه محدود الفائدة ، ونظرا لبعض الأخر على أنها شيء غير ملموس و معنوي ولكن يعاب على ذالك المفهوم انه غامض و غير واقعي ، في حين أن نظر إليها آخرون على أنها درجة الملائمة للاستخدام.[1]

و قد عرفت المنظمة العالمية لمعايير ، (ISO) الجودة في المعيار "1402" على أنها تكامل الخصائص و الأوصاف للمنتج بصورة تمكنه من الوفاء بمتطلبات و احتياجات معروفة ومحددة ،وقد عرف نظام الجودة في نفس المعيار بأنه الهيكل التنظيمي و المسؤوليات والإجراءات و العمليات و الموارد اللازمة الإدارة الجودة.[2]

و في هذا السياق نلاحظ إن مفهوم الجودة من نظر المنظمة العالمية للمعايير، (ISO) إن الجودة هي إستراتجية عمل وليس إجراء لحل مشكلة ما، فالجودة لا تتمثل فقط في الجهود المبذولة للتحكم في عمليات التصنيع وإنما هي أكثر اتساعا تشمل تحقيق رغبات و احتياجات الزبائن و العمل على ضمان الحفاظ عليهم،

ويتضح من الآراء السابقة أن مفهوم الجودة مرن ويتطور مع تطور الزمن ويستجيب لمختلف المتغيرات ويتلاءم مع مجالات الاستخدام المختلفة ،كما انه يمكن إن يتضمن العديد من المتغيرات التي تحقق الهدف من استخدامه .

ثانيا : مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي

تشير أدبيات الجودة في المحاسبة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام و يؤكد هذا المفهوم على أهمية اخذ و جهة نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية المالية في معنى جودتها ،باعتبار أن المستخدم المعلومات و هو الذي سيحكم على مدى أهميتها و ملاءمتها ، فالمعلومات عالية الجودة هي التي تتناسب و حاجة مستخدميها و

[1] محمد احمد إبراهيم الخليل ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق أوراق المالية –دراسة نظرية تطبيقية** – ورقة عمل في ندوة سوق مالية السعودية :نظرة مستقبلية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، 2007، ص:24.

[2] عوض الله جعفر الحسين أبو بكر ، **أهمية و جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ،مجلة السودان للعلوم و التقانة ،العدد12**، المجلد 02، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،السودان ،2012،ص:115.

يتم إعدادها للوصول إلى معلومات ملائمة في ضوء معايير مرجعية ، و بتالي مصطلح جودة المعلومات المحاسبية المالية إلى مرونة و ذكاء في استخدامها.[1]

و بذلك يقصد بجودة الإفصاح المحاسبي بإظهار القوائم المالية جميع المعلومات المحاسبية المالية و الخصائص الأساسية التي تهتم الفئات الداخلية و الخارجية للشركة على اختلاف أشكالها و أنواعها و أحجامها ،بحيث تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة و بناء السياسات الإستراتجية ،إذ تعتبر المعلومة المحاسبية المالية التي تتضمنها القوائم و التقارير المالية من أهم مقومات اتخاذ القرار و ذات عندما تتوفر فيها معايير الجودة ، و بناء على ذالك فان تحديد خصائص الإفصاح المحاسبي يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف و بين المقومات الأخرى الإطار الفكر المحاسبي أو المفاهيم ،كما أن الخصائص ستعود بفائدة كبيرة على المسؤولين في و ضع المعايير المحاسبية المناسبة و كذالك المسؤولين عن إعداد القوائم المالية.

وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "FASB"البيان رقم "2" لمفاهيم تحقق الجودة المعلومات المحاسبية ، إذ تتمثل في مجموعة من الخصائص النوعية التي تعد معيار للحكم على قيمة المعلومة المحاسبية ، فالمعلومة المحاسبية الأفضل هي المعلومة الأكثر إفادة من المعلومة الأقل إفادة في اتخاذ القرارات، بالإضافة فقد تم وضع عداد من الخصائص المعيارية لتحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية .[2]

ثالثا: قياس جودة الإفصاح المحاسبي:

كما اشرنا سابقا لا يوجد مفهوم موحد لجودة الإفصاح المحاسبي تبعا لاختلاف وجهات نظر و أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية،وبالتالي يبقى قياس جودة الإفصاح المحاسبي نسبي غير انه هناك بعض المعايير التي يمكن استرشاد بها لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، وتتمثل هذه المعايير أساسا بتوفير مجموعة من الخصائص والقواعد المهمة نخلصها في ثلاثة أبعاد رئيسية على النحو التالي :

[1] محمد احمد إبراهيم الخليل ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق أوراق المالية –دراسة نظرية تطبيقية** – ورقة عمل في ندوة سوق مالية السعودية :نظرة مستقبلية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، 2007، 113.

[2] هوام جمعة و لعشوري نوال ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ،مداخلة في الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية لمؤسسة (واقع رهانات و أفاق)**،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة العرب بن مهيدي –أم البواقي ، الجزائر ،يومي 07 و08 ديسمبر 2010،ص:13.

1-البعد الزمني :

و يتعلق بزمن الإفصاح عن المعلومة المحاسبية من خلال الإجابة عن التساؤل متى تقدم المعلومة المحاسبية لمن يستخدمها أو يطلبه، الذي يتضمن الجوانب الآتية:[1]

- وقتية الإفصاح عن المعلومة المالية، إذ يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في الوقت الذي يحتاج إليها مستخدموها و لا تكون متقادمة حين استلامها أو الرغبة في استخدميها لكي تكون متاحة لاتخاذ قرار معين .

- حداثة المعلومات المفصح عنها، فتعبر حداثة المعلومة المحاسبية مهمة في تحقيق أهداف مختلف مستخدميها و نقل قيمتها بتقادمها ، لذلك يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها محددة باستمرار و حديثة للاستفادة منها عند تقديمها و عند الحاجة إليها.

- إن تتميز المعلومات بالتواتر و التكرار.

- الفترة الزمنية التي تظهرها المعلومة المفصح عنها ،بحيث يمكن معرفة أو الحصول على ما يحدث الآن وما حدث في الماضي و المتوقع حدوثه في المستقبل.

2- بعد المحتوى :

يتعلق بعد المحتوى بالإجابة عن التساؤل الأتي: ماذا يتم الإفصاح عنه ؟ ويتضمن الجواب مجموعة من الجوانب التي سنحاول ذكرها كما يلي :[2]

- أن تكون المعلومة المحاسبية المالية دقيقة إذ تستخدم الدقة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي من خلال التعبير عن دقة المعلومة المالية المفصح عنها ، فكلما زادت دقة تلك المعلومات وخلوها من الأخطاء كلما زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية و تساهم في تجنب القرارات الخاطئة.

---

[1] صدام محمد محمود الحيالي و آخرون ،**اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومة المحاسبية** ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد (02)،العدد (03)،كلية الإدارة و الاقتصاد ،جامعة تكريت ، العراق ،2006،ص:136.

[2] بمحبل داوي إسماعيل ،**اثر المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية –بحث تطبيقي في إحدى المصارف الحكومية** ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 16،العدد 03،جامعة القادسية ، العراق ،2014،ص:250.

- تتميز بالصدق و الثبات بمعنى أن تكون المعلومات المالية المفصح عنها صادقة و صحيحة و تتطابق مع معطيات الواقع و تمد نفس النتائج التي أعطتها التجربة السابقة .

- واقعية المعلومة المالية بحيث يجب أن ترتبط المعلومات المفصح عنها باحتياجات المستفيدين منها بحيث تمثل الواقع و تخلو من التحيز.

- ملائمة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها و أن تكون وثيقة الصلة للموضوع ،بحيث تكون مرتبطة و موجهة خصيصا للاحتياجات المستخدم.

- الشمولية من خلال قدرة المعلومة على إعطاء صورة كاملة .

-أن تتميز المعلومات المالية بالمدى المطلوب،فيقصد هنا بالمدى في كون هذه المعلومات واسعة أو ضيقة أو بتركيز داخلي أو خارجي .

- لابد أن تمثل المعلومات المالية بالمدى المطلوب، فيقصد هذا المدى في كون هذه المعلومات واسعة أو ضيقة أو بتركيز داخلي أو الخارجي

- قدرة المعلومة المالية عن كشف الأداء

3- البعد الشكلي :

يتعلق البعد الشكلي بالإجابة عن التساؤل : كيف يتم الإفصاح عن المعلومة المحاسبية المالية لمستخدميها ؟ وتتضمن الإجابة عن التساؤل مجموعة من الجوانب نذكرها كما يلي :[1]

- تتميز المعلومة بالوضوح و هذا بالإفصاح عنها بشكل و طريقة بسيطة وواضحة بحيث تكون خالية من الغموض و تسهل عملية فهمها و استخداميها من قبل مستخدميها

[1] كريمة علي كاظم الجوهر ،**العلاقة بين خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و قواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلة لوجهات نظر المحاسبين و المدققين)**، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 90،كلية الإدارة و الاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العراق ،2012،ص:112-113.

- تتميز بالمنهجية و الاتساق في التقديم و يقصد بها الإفصاح عن المعلومة بطريقة متناسقة ضمن معايير موحدة ومرتبة، كما تقدم بشكل مختصر أو تفصيلي أو بشكل كمي ، و تعرض بطريقة مناسبة حتى تعظم الاستفادة من المعلومة و استخداميها في أغراض مختلفة

- أن تتميز المعلومة بالمرونة بحيث تكون المعلومة قابلة لاستخدامها لأكثر من مستخدم

- أن تكون وسائط عرض المعلومة ملائمة ، فيقصد بوسائط العرض مختلف الوسائل التي يمكن من خلالها الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، فيمكن أن تقدم في ورق أو فيديو أو إي وسيلة أخرى

من خلال عرضنا لخصائص المعلومات المحاسبية المالية التي تتضمنها القوائم المالية و التقارير المالية المفصح عنها و مقاييس جودة الإفصاح لابد لنا من التفرقة بين جملتين فهناك من يرها مترادفتين،ما نريد إظهاره من العرض السابق هو أن جودة الإفصاح هو مدى توفر المعلومات

المفصح عنها من الخصائص ليرتفع إلى مستوى الجودة وبتالي الاعتماد على تلك المعلومات في ترشيد القرار، بينما الخصائص ما يجب أن تكون علية المعلومات المفصح عنها فقد تتاح الخصائص لكن لا تتوافر الجودة إذا أخذنا بمفهوم الجودة على أنها المطابقة مع رغبة المستخدم .

المطلب الثاني: العوامل و المعايير المؤثرة على نوعية الإفصاح المحاسبي:

تناولنا في العنوان السابق قياس جودة الإفصاح المحاسبي و الذي قسمناه إلى ثلاث أبعاد أساسية متعلقة ،

بالمعلومة المالية عنها باعتبارها نقطة بداية لتطبيق منهج الجودة في المحاسبة ، و لتحقيق الأبعاد السابقة للمعلومة المالية يجب تحديد العوامل و المعايير المؤثرة على نوعية ودرجة الإفصاح عنها ،وهذا ما سنتناوله من خلال النقاط التالية :

أولا: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي :

يمكن القول عموما أن النظرة التقليدية للإفصاح هي التي تركز على حماية المستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المحاسبية و المالية و هو ما يطلق عليه بالإفصاح الوقائي، لكن النظرة المعاصرة للإفصاح تتجه نحو ما يمكن تسميته بالإفصاح التثقيفي وذلك من خلال تقديم معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المالية و تفيد كل

الأطراف التي لها علاقة بالشركة، وقد أوضحت معظم الدراسات في مختلف البحوث انه هناك العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة من قبل الشركة منها عوامل تتعلق بالمعلومة المحاسبية في حد ذاتها، وأخرى تتعلق بالشركة و بالمجتمع الذي تنشط فيه ،سنحاول اختصار أهم هذه العوامل فيما لي :

1- عوامل بيئية :

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي و أدوات السياسة المالية و النقدية و المؤشرات الاقتصادية العامة

كما يختلف في نطاقه و أهدافه و مفهومه في النظم الاشتراكية عن النظم الرأسمالية ،و النقدية و الاشتراكية إلى توفير المعلومات التي تساعد في إعداد و تقييم الرقابة الخطط المركزية ،إما في ظل النظام الرأس مالي فان مفهوم الإفصاح أوسع و اشمل فيهدف لتوفير معلومات الاقتصاد السوق .

كما تؤثر البيئة الثقافية و الاجتماعية على الإفصاح المحاسبي فكل فرد في المجتمع له نظامه الخاص بتقييم الإستراتجية و البدائل المتاحة لها، وهذا التقييم بين فكرة المجتمع عن الرفاهية و لأولويات المختلفة في اختيار البدائل التي تتأثر بالقيم الثقافية و الاجتماعية السائدة في المجتمع ،مما يؤثر بالتبعية على مفهوم الإفصاح و نطاقه،كما تؤثر القيم الاجتماعية التي تشتق من المجتمع على الثقافة المحاسبية.[1]

2- عوامل تتعلق بالمعلومة :

تتأثر درجة الإفصاح المحاسبي في التقارير و القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم عن كفأتها،و أهم تلك الصفات درجة موثوقية تلك المعلومات و مدى ملاءمتها لاحتياجات مستخدميها بالإضافة إلى قابليتها للتحقق و المقارنة،و قد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية في هذا الصدد أن المعلومات الواردة في التقارير و القوائم المالية هي أداة مثل باقي الأدوات المالية التي تتوقف منفعتها على المدى الاستفادة منها بغض النظر عن تكلفتها.[2]

---

[1] سامي يوسف كمال محمد ،**الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية و أثره على ترويجها** ،مذكرة ما جيستر في المحاسبة ،كلية تجارة ،جامعة بنها ،مصر ،2001،ص:03.

[2] جمعة فلاح حميدات ،**مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبية الدولية و تعليمات** هيئة الأوراق المالية ،أطروحة دكتوراه فلسفة تخصص محاسبة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،الأردن ،2004،ص93.

3- عوامل تعلق بطبيعة الشركة :

يتأثر الإفصاح المحاسبي بنوع الشركات و طبيعة ملكيتها و حجمها و عدد المساهمين فيها و القطاع الذي تنشط فيها من الخصائص الأخرى ،فتتطلب عملية إعداد المعلومات المحاسبية المالية و استخراجها بشكل دقيق و بتوقيت مناسب و ملائم تختلف من الشركة لأخرى و ذالك يحسب حجم الشركة و لإمكانيات البشرية و المدية المتوفرة لديها،كما إن الزيادة عدد المساهمين تؤدي إلى من المعلومات المطلوب لإفصاح عنها من قبل المساهمين أو من ينوب عنهم.

با الإضافة إلى ذالك فان تسجيل الشركة في الأسواق المالية و درجة تطور هذه الأسواق من حيث تنظيمها و الرقابة عليها و درجة كفاءتها يكون لها الأثر المباشر في مفهوم و حدود وزيادة درجة الإفصاح.

إذ تلزم البورصات الشركات المسجلة و التي تتعامل بالأسهم و السندات بملء عدد من النماذج و الإيضاحات عن أهدافها و نشاطها و نتائج أعمالها،وكذلك تلزم البورصات الشركات المسجلة فيها بنشر قوائمها المالية و فق معايير ومبادئ محاسبية المقبولة عموما،وبالتالي تكون هناك ضوابط تشريعية تصدرها الهيئة المشرفة على البورصة التي تساهم في تحسين و رفع مستوى المعلومات المتعلقة بالشركة و الواردة في القوائم المالية التي تؤدي إلى عدم تضليل مستخدمي هذه القوائم و المتعاملين في البورصة.

4- عوامل تتعلق بإدارة الشركة:

بالإضافة إلى العوامل السابقة يمكن إن نذكر عوامل أخرى التي لها تأثير مباشر على درجة الإفصاح المحاسبي ،و هذه العوامل تتعلق بالقائمين على إدارة الشركة الذين يترددون في توسيع و زيادة مدى الإفصاح في القوائم المالية ،وذالك من خلال تقديم بعض الاعتراضات و السلبيات على الإفصاح التام في القوائم المالية ، و نذكر البعض من هده الاعتراضات و السلبيات كما يلي :[1]

[1] جمعة فلاح حميدات ، **مرجع سبق ذكره** ،ص98.

- قد يكون الإفصاح التام وسيلة ناجحة يستفيد منها المنافسين .

- قد يكون الإفصاح التام وسيلة ضغط من قبل نقابات العمال مما يكسبهم ميزة المساومة على لأجور في حالة كامل المعلومات المالية.

- قد يكون الإفصاح التام الصادر عن الشركة ذو تكلفة عالية و عليه فانه يمكن البحث عن مصادر أخرى للمعلومات المالية التي قد تنتج هذه المعلومات بتكلفة اقل .

- قد يكون الإفصاح التام وسيلة تضليل لأولئك المستثمرين ذو القدرة المحدودة على تسيير و قراءة القوائم المالية .

ثانيا : معايير تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي :

تعرف الجودة في الإفصاح المحاسبي بكل ما تتسم به القوائم و التقارير المالية من شفافية وإفصاح عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي و الأرباح المتوقعة و المحققة لشركة ، و كذالك توفير المعلومات بما يتفق مع أهداف و احتياجات مستخدمي

هذه القوائم و التقارير المالية ،و لتحقيق ذالك يعتمد على مجموعة من المعايير سنحاول ذكرها كما يلي :

1- معايير قانونية :

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في مختلف الدول لتطوير معايير المعلومات المحاسبية من خلا سن تشريعات و قوانين منظمة لعمل المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها و يعتبر قانون " sarbanes- oxley" لسنة 2002 من أهم القوانين التي تهدف إلى توليد معلومات محاسبية ذات جودة عالية ، حيث تصمن تأسسي مجلس للرقابة المحاسبية ستولى مراقبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و التحقق من المخالفات المحاسبية و المالية ، كما يقوم المجلس بمهمة متابعة شركات التدقيق ، كما و ضع القانون متطلبات متشددة للإفصاح في الشركات .[1]

[1] أحلام عكسة، **اثر تغير المفاهيم و الممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2015،2016/03،ص.61.

2- معايير رقابية :

تعتبر الرقابة إحدى أهم مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها مجلس الإدارة و المساهمين أو المستثمرين من اجل التأكد بمطابقة و تجانس عمليات الشركة لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا ، و حتى تكون هناك رقابة فعالة في إي شركة يجب إن تكون هناك نصوص تنظيمية تحدد مهام كل من لجنة المراجعة و الأجهزة الرقابية الأخرى (المالية و الإدارية) و مجلس الإدارة ،بهدف تطبيق مبادئ الحوكمة و التأكد من فعالية سياسات و الإجراءات الرقابية في الشركة و مصداقية المعلومات المالية [1].

3- معايير مهنية :

تحاول معظم الهيئات و المنظمات الدولية و المحلية التي تهتم با لمحاسبة و المراجعة إلى وضع و تطوير معايير المحاسبة و المراجعة لضبط الأداء العملي للمحاسبة و المراجعة ، التي من شانها أن تساهم في الارتقاء لمستوى الإفصاح المحاسبي و تحسين المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية ، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم التي أدت بدورها ظهور الحاجة الإعداد قوائم مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.[2]

4- معايير فنية :

إن توفير معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم و التقارير المالية الذي ينعكس بدوره على جودة الإفصاح المحاسبي و يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية و كذالك يؤدي إلى رفع و زيادة الاستثمار ،

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام ،**اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية :دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية – غزة فلسطين ،2009،ص:58.

[2] هوام جمعة ولعشوري نوال ،**مرجع سبق ذكره** ،ص:18-19.

و قد توجهت العديد من المنضمات و الهيئات الدولية التي لها علاقة بالمحاسبة و على رأسهم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الإصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومة المالية الواردة في القوائم المالية [1].

سنحاول تلخيص معايير تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي السابقة من خلا الشكل التالي :

الشكل رقم (1-2): معايير تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي

معايير جودة الإفصاح المحاسبي			
"معايير قانونية"	**"معايير رقابية"**	**"معايير مهنية"**	**"معايير فنية"**
و تتضمن :	**و تتضمن :**	**و تتضمن:**	**و تتضمن :**
- الالتزام بقوانين المنظمة - الالتزام باللوائح المنظمة	- دور المدققين - دور لجان التدقيق - دور المساهمين - دور الأطراف ذات العلاقة - دور الأجهزة الرقابية	- معايير المحاسبة - معايير التدقيق	- الملائمة - الثقة

المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق أوراق المالية –دراسة تطبيقية نظرية -** ،مجلة الدراسات و البحوث التجارية،العدد الأول ،جامعة الزقازيق ،مصر ،2005، ص :23 ،بتصرف .

[1] عائشة سلمى كحيلي و راضية كروش ،**اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي :حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية** ،جمع أبحاث الملتقي الدولي حول :آليات الحوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة ،الجزائر ،25-26 نوفمبر 2013،ص:736.

المطلب الثالث : المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي و العوائق التي تحد منه :

يعتمد الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية التي تساهم في تحسين محتواه و التوسع فيه وفي المقابل هناك بعض العوائق التي تحد منه ،سنحاول أن نتطرق إلى هذه المقومات و العوائق من خلال النقاط الموالية:

أولا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي :

يرتكز الإفصاح المحاسبي في القوائم و التقارير المالية المنشورة على مجموعة من المقومات الأساسية ، و تعتبر هذه المقومات مترابطة و متسلسلة إذ يسهل كل عنصر سابق مهمة العنصر الذي يليه ، سنحاول أن نذكر بعضها على نحو الأتي :

1- تحديد المستخدم لمستهدف للمعلومات المحاسبية :

تعدد الجهات و لفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية و طرق استخدامها فمن هم من يستعملها بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما تعدد الأهداف التي ترغب في تحقيقها ، ومن مستخدمي المعلومات المحاسبية نجد الملاك أو المساهمون الحاليون أو المحتملون ، الموردون ،الزبائن ،البنوك أو المقرضون ، المحليون الماليون ، الجهات الحكومية و مختلف الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها .

إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومة المحاسبية تنبع من أن الأغراض التي تستخدم فيها من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة ، فتحديد الجهة أو الفئة التي تستخدم المعلومة المحاسبية تحدد غرض استخداميها كما سيساعد أيضا في تحديد الخصائص التي يجب توفرها في تلك المعلومات سواء تعلق الأمر من حيث المحتوى أو من حيث الشكل أو"صورة العرض ".[1]

2- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية :

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه إن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدمون للمعلومة و تكسبه مقدرة على التنبؤ و تساعدهم في اتخاذ القرارات ،

[1] وليد ناجي الحيالي ، ص: 371.

إذ تعتبر خاصية الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح عنها ، أما الخاصية الملائمة فهي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح ،و تعتبر الملائمة أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية ، فهي تكمن في قدرة المعلومة المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات و التأثير عليه أي القدرة على إيجاد فرق في اتخاذ القرار ، وبالتالي تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات و الإفصاح عنها من جهة و غرض استخدامها من جهة ثانية .[1]

و تقع مسؤولية إعداد و عرض القوائم و التقارير المالية لشركة بصفة أساسية على عاتق إدارتها ، فتهتم الإدارة بالمعلومات التي تحتويها القوائم و التقارير المالية بالإضافة إلى معلومات مالية و الإدارية إضافية تمكن من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط و اتخاذ القرارات الرقابة ، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل و مضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة .

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية المالية التي يجب الإفصاح عنها :

بعد تحديد المستخدم المستهدف لمعلومة المحاسبية و كذالك الغرض الذي تستخدم فيه تأتي خطوة تحديد طبيعة و نوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، يجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على الكمي للمعلومات .[2]

و تتمثل المعلومات المحاسبية المالية التي يتم الإفصاح عنها حليا في مضمون القوائم المالية ، ووفق النظام المحاسبي المالي الجزائري المستمد من المعايير المحاسبية الدولية فهي تتمثل : في الميزانية ، جدول الخزينة ، جدول النتائج ،جداول تغير عناصر الذمة و الملحق الذي يتضمن المعلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية و لكن يتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية و يعتبر الملحق جزاءا لا يتجزأ من تلك القوائم المالية .

[1] سعيدي يحيي و أوصيف لخضر ،**أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي ، مداخلة في الملتقى الدولي حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية "IFRS-IAS " و المعايير الدولية للمراجعة ISA**:التحدي ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد د حلب البليدة ،الجزائر ، يومي 13و 14 ديسمبر 2011،ص:13.

[2] ياسين ضيف و سليم عماري ، **اثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية** ، جمع أبحاث الملتقى العلمي الدولي حول : آليات الحوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر ، 25-26 نوفمبر 2013،ص:226.

4- تحديد أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن البدائل المختلفة لطرق و أساليب عرض المعلومات في القوائم المالية تترك أثار مختلفة عند مستخدمي تلك المعلومات ،لذالك فمن متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بطريقة تسهل فهمها ،

كما ترتب و تنظم هذه المعلومات بصورة منطقية ترتكز على الأمور الجوهرية و الأساسية بحيث تمكن المستخدم المستهدف قراءتها و فهم مضمونها بيسر و سهولة .

ويتم الإفصاح حاليا عن المعلومات ذات أثار المهمة ز الملائمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب واحد أو أكثر من القوائم المالية ، أما المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل فيتم الإفصاح عنها في الملاحظات و الإيضاحات " الهوامش " المرفقة بتلك القوائم المالية أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها "الملاحق" ، و أحيانا يتم الإفصاح عن المعلومة إذ كانت مهمة في أماكن متعددة .[1]

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المالية :

حتى يكون الإفصاح عن المعلومة المحاسبية المالية فعلا يجب أن يتوفر فيه عنصر التوقيت الملائم لإعداد و عرض و تقديم تلك المعلومة للمستخدم ، إذ تتناقض منفعة المعلومة ثم يزول إذ لم تأت في وقتها " يقصد بالمنفعة التي يحققها المستخدم تلك المعلومة ".[2]

و قد أولت القوانين الشركات في الدول المختلفة و مختلف الهيئات الدولية كمجلس معايير المحاسبة الدولية و الهيئات أسواق المال العالمية أهمية كبيرة لعنصر توقيت الإفصاح ،و حرصت على إيصال المعلومة المحاسبية لمستخدميها في وقت مبكر إذ كان تأخيرها سيؤثر سلبا على أهميتها ، فيجب على الشركات أن تقوم بإعداد و عرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء سنة المالية أو فترة المرحلية .

[1] وليد ناجي الحيالي ،مرجع سبق ذكره ، ص: 379-380.

[2] محمد مطر و موسى السويطي ، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات : القياس – العرض –الإفصاح** ، دار وائل لنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ، 2008 ، ص : 356

ثانيا: العوائق التي تحدد من التوسع في الإفصاح المحاسبي :

على رغم من المزايا و الايجابيات التي تقدمها التوسع في الإفصاح المحاسبي لمستخدمي القوائم و التقارير المالية إلا أنها تواجه في الواقع العلمي العديد من العوائق التي تنقص في رغبة الإدارة للتوسع من المعلومات المفصح عنها ، ولعل أهم هذه المعوقات نجد ما يلي :[1]

- عدم قدرة بعض المستثمرين على فهم السياسات و الإجراءات المحاسبية ، وبالتالي زيادة حجم المعلومات المحاسبية و المالية المفصح عنها يؤدي إلى تضليلهم و عدم القدرة على استيعابها و تحليلها و استخلاص المضامين و النتائج التي تتضمنها ،

- صعوبة معرفة الشركة لحاجات الفئات المختلفة من المعلومات و مستخدميها بالنسبة لتحديد قيمتها و أهميتها بسبب تعدد مستخدميها، بمعنى و جود فجوة بين معدي المعلومات المحاسبية و المالية و مستخدميها في تحديد أهميتها وقيمتها ،

- التوسع في الإفصاح عن المعلومات قد يكلف الإدارة مبالغ مالية إضافية و يظهر أثرها في قائمة الدخل الأمر الذي سيرفضه حاملو أسهم الشركة ، لذلك على الشركة أن توازن بين التوسع في الإفصاح و التكلفة المرتفعة ، مما يجعلها تجتنب عرض المزيد من المعلومات و تكتفي فقط بتلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية و مصلحتها الخاصة .

با الإضافة إلى المعوقات السابقة يمكن القول إن الزيادة في الإفصاح و الشفافية قد يؤدي إلى الأضرار با لقدرة التنافسية للشركة ،من خلال وضع مختلف عمليات و أنشطة الشركة أمام جميع الأطراف بما في ذالك المنافسين ، فمن المحتمل أن تستخدم تلك المعلومات للإضرار بموقع الشركة التنافسي كما أنها قد تمس الملكية الفكرية و أسرار المهنة التي من شان الإعلان عنها إفساد الخطط المستقبلية و إفادة المنافسين على حساب مستقبل الشركة ومصالحها .[2]

---

[1] فكير سامية ، **المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق أوراق المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر و الأردن** ، **أطروحة** دكتوراه في علوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة أحمد بوقرة – بومرداس ، الجزائر ،2014،ص:202-203.

[2] سلطان حسن محمد الحالمي ، **قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية " دراسة تحليلية"** ، مجلة جامعة الجزيرة ، العدد الأول ، جامعة الجزيرة ، اليمن ،2018، ص:205.

خلاصة الفصل :

مما سبق نرى أهمية الإفصاح المحاسبي أو كما تم تعريفه بأنه عملية إيصال المعلومات إلى جميع جهات الرسمية و غير الرسمية بما فيها الجمهور الذي يتعامل مع الشركة ، فكلما كان الإفصاح دقيقا وواقعيا و يعطي الصورة الصحيحة و الحقيقية عن الوضع المالي للشركة كلما زادت الثقة في هذه الشركة ،ويتطلب الإفصاح المحاسبي إن يتم تصميم و إعداد التقارير و القوائم المالية بصورة تمثل بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة خلال فترة النشاط وان تحتوي هذه التقارير و القوائم المالية على معلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة ولا تكون مضللة لمستخدم المعلومات المحاسبية .

الفصل الثاني:

أساسيات حول حوكمة الشركات

تمهيد

حظي مفهوم الحوكمة المؤسسية (Corporate Covernance) بالاهتمام من منظمات الأعمال عامة والمؤسسات المصرفية خاصة في الآونة الأخيرة في كثير من دول العالم، حتى عد احد المتطلبات الإدارية الناجحة والدواء الشافي لفقدان ثقة المستثمرين بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي مع انفجار الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 وتعرض عدد من الشركات العالمية لاسيما الأمريكية منها ومن بينها شركة (enron) و(Worldcom) لفضائح مالية، وبدا ذلك واضحا عندما أعلن عام 2001 عن إفلاس (216) شركة نتيجة عجزها عن تسديد التزاماتها، فضلا عما شهده العالم عام 2002 من انهيار عدد من الشركات العالمية العملاقة لأسباب متعددة من بينها الغش والتظليل والعبث والأخطاء المحاسبية فضلا عن تدني أخلاق المهنة وأخلاق اداراة الشركات والمصارف ومكاتب التدقيق العالمية التي ثبت تورطها مع تلك الشركات ومنها شركة (Anderson) العالمية للتدقيق، نتيجة لذلك فقد المجتمع جزء من ثقته في الأنظمة الإدارية والمحاسبية والرقابية مما اثر سلبا على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى.

وضعت كل هذه الأحداث مفهوم الحوكمة المؤسسية على رأس اهتمامات منظمات الأعمال والمنظمات الدولية من اجل وضع آلية عملية لتطبيق هذا المفهوم في قطاع المصارف لتفادي الأزمات المالية. ويرجع السبب في هذا الاهتمام إلى أن الحكومة المؤسسية ليست مفهوما أخلاقيا مجردا يجب اعتماده فحسب بل هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المصارف بما يؤدي إلى ضمان تحقيق الأهداف.

وتأسيسا على ما تقدم جاءت الدعوات لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الشركات عامة والمصارف خاصة حفاظا على استمرارها وتشجيع الاستثمار فيها ومن هنا برزت أهمية هذا الموضوع الذي لم يقف عند هذا الحد فحسب بل حاول إن يتعداه إلى إيجاد سبيل للوصول إلى تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف.

وعليه يعرض هذا الفصل بالتحليل والمناقشة إلى إطار الحوكمة النظري في المبحث الأول، وجودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

إن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة للشركات المدرجة فى الأسواق المالية، حيث تشكل عنصراً مهماً من عناصر تقييم الشركة، وعامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي، كذلك أصبح مديرو الاستثمار المحترفون يأخذون مدى تطبيق الشركات المساهمة لقواعد الحوكمة كقيمة لها سعر مضاف لسهم الشركة إن لم نقل أن لها دورا كبيرا فى اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه في شركة معينة، ليس ذلك فحسب بل أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني فى تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة.

وعليه يتطرق هذا المبحث لتقديم عام لمفهوم حوكمة الشركات وخصائصها والجوانب الفكرية المرتبطة بها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

أولا: نشأة حوكمة الشركات

1. بدايات فكرة الحوكمة

مرت حوكمة الشركات بالعديد من المراحل التي أثرت عليها، و كانت بدايتها غير المباشرة بتنبؤات سميث (1776)التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم حيث قال فيه: "إنه من غير المتوقع من مديري الشركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كما لو أنه من يدير هذه الشركات هم نفسهم أصحابها، و ذلك لان المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم و ليس أموالهم الشخصية، ومن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات و في مراجعة الحسابات و التحريف في الحسابات".

2. المراحل الأساسية لتطور فكرة الحوكمة

وبعد ذالك جاء الأستاذان في جامعة هارفارد Means and Berle عام 1932 وتناولوا الفصل بين الملكية و الإدارة، وتم توضيح ذلك في المشكلة الأساسية لإدارة التي تنجم عن الفصل بين الوظيفتين والتي من الممكن حدوثها بين مديري و مالكي الشركة و استمر بعد ذلك التطوير و التعديل عليها إلى أن وصل إلى إقرار

قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و الذي بالكاد تجمع عليه العديد من دول العالم تستمد منه قوانين و أطر الحوكمة الخاصة بهذه الدول.[1]

ويلخص الجدول التالي مراحل الأساسية لتطور الحوكمة عالميا:

الجدول رقم (2-1): المراحل الأساسية لتطور الحوكمة عالميا

العام	الجهة	الإصدار
1992	CADBURY	Cadbury siradrianصدور القواعد البريطانية لحوكمة الشركات بتقرير في عام 1992 حيث ألزم الشركات بالإفصاح عن الالتزام بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عن ما لم يتم الالتزام به
1995	GREENBURY	صدور تقرير لجنة أعضاء مجلس الإدارة، و الذي أوصى بالإفصاح الكامل على المدفوعات للإدارة من رواتب ومكافآت الذي ركز على مكافآت GEERNBURY
1998	HAMPLE	صدور Hampel حوكمة جاء ليعيد النظر في نظام الذي عني بحوكمة الشركات تقرير الشركات في المملكة المتحدة من خلال شمول القانونين السابقين cadbury 1992و greenbury 1998 في هذا التقرير
2002	OECD	صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لحومة الشركات في عام 1999 و التي أصبحت حجر الأساسOECD و معيارا دوليا لواضعي السياسات و المستثمرين و الشركات و الآخرين أصحاب المصالح مع الشركات في جميع أنحاء العالم
2002	SARBANES-OXLEY ACT	االستجابة الأزمات التي حدثت في العديد من الشركات الأمريكية صدر قانون بعد ما أقرهACT OXLEY SANBANES الكونغرس الأمريكي كتشريع وتم التحديد فيه متطلبات جديدة بما في ذلك حوكمة تكوين لجان التدقيق و تحديد مسؤولياتها.

[1] حسام الدين غضبان،**"محاضرات في نظرية الحوكمة"**،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص10-11.

2004	OECD	إصدار نسخة 2004 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و اشتملت على النسخة السابقة لمراعاة التطوراتOECD الأخيرة و الخبرات في دول المنظمة وخارجها.
2008	OECD	إصدار نسخة 2008 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و تضمنت على القواعد السابقة مدموجة OECD بالخبرات العملية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف الاضطلاع بمسؤوليتهم

المصدر: حسام الدين غضبان،**"محاضرات في نظرية الحوكمة"**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص11-12

ثانيا: مفهوم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة في البدا إلى أن مصطلح الحوكمة من هو مصطلح فرض نفسه واوجد ذاته قصرا وطواعية. والدافع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما. ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للكلمة (Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحكمية المؤسسية، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية. والحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب التي تطرف لها الباحث ميخائيل وكما يلي:

المفهوم اللغوي:

أ- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

ب- الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

ت- الاحتكام: و ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

ث- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.[1]

المفهوم الاصطلاحي:

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح حوكمة الشركات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها:

أ- مفهوم الحوكمة حسب الباحثين و المختصين

عرف الباحثين (Minow and Monks) حوكمة الشركات بأنها: "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء الشركة ".

ويرى الكاتب محمد مصطفى سليمان أن حوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العاملين، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ما ذكر آنفا تعتبر حوكمة الشركات :" الإطار الذي يسعى على تحقيق أهداف الشركة من خلال الدور الفعال لمجلس الإدارة ".

ب- مفهوم الحوكمة حسب المنظمات الدولية

وصف تقرير (Cadbury) عام 1992 حوكمة الشركات بأنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".

[1] ميخائيل،اشرف حنا،**"تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات"** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر العربية،26-24 ،2004.

وقد عرف معهد المدققين الداخلّيين حوكمة الشركات في مجلة Top The At Tone والصادرة عنه بأنها: العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز

الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".

عرفت مؤسسة التمويل الدولية(IFC) الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

أما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة فا عتبرها :" الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة".

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في عام (1998) مفهوم حوكمة الشركات بأنه: النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة،، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء."

وتعرف حوكمة الشركات من ناحية أخرى بأنها: "مجموعة من القواعد التي تجرى بموجبها إدارة الشركة داخليا. و يتم وفقها إشراف مجلس الإدارة على الشركة بهدف حماية المصالح و الاستثمارات المالية للمساهمين الذين قد يقيمون على بعد آلاف الأميال من الشركة.

كما يمكن أن تعرف بأنها: عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد صنع القرار ومراقبة ورصد العمليات داخل الشركة.

انطلاقا من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

أ - مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

ب - تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

ت - التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.

ث - مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.[1]

المطلب الثاني:خصائص ومبادئ الحوكمة

اولا: خصائص حوكمة الشركات

حتى تكون لحوكمة الشركات فعالية وجدوى لابد من توفر جميع الخصائص المكملة لبعضها البعض والمتمثلة فيما يلي:

1. **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح وهذا الانضباط يتحقق من خلال :

- بيانات واضحة للجمهور .
- وجود حافز لدى الإدارة تجاه تحقيق سعر أعلى للأسهم .
- الالتزام بأعمال الرئيسية المحددة بوضوح.
- التقدير السليم لتكلفة رأس المال .
- استخدام الديون في مشروعات هادفة .
- إقرار نتيجة الحوكمة في تقرير .

2. **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث كما تعني العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات شأن مفردات العمل في المجال العام وهذه الشفافية يمكن أن تتحقق من خلال:

الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة .

- نشر التقرير السنوي في موعده .

[1] حسين يرقي،عمر علي عبد الصمد، **"واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الإبداع والتفكير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، 2009،ص3-5.

- نشر تقرير المالية البينة في الوقت المناسب .

- عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها.

- الإفصاح العادل عن النتائج السنوية .

- توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات.

3. **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل وهذه الاستقلالية تتحقق من خلال:

- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا .

- وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي .

- وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل .

- وجود مراجعين خارجين غير مرتبطين بالمؤسسة.[1]

4. **المساءلة:** بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال المجلس والإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال:

- ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية .

- التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم .

- التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم .

5. **المسؤولية:** وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة ويتحقق ذلك من خلال:

- عدم قيام مجلس الإدارة الإشراف بدور تنفيذي.

- وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين .

[1] صالح إبراهيم الشعلان،**مدى امكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية**،مذكرة ماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2008،ص16-17.

- وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعتها لتقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية .[1]

6. **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات ذات المصلحة في المؤسسة،و يمكن أن يتحقق من خلال:

- المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية.
- حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة.
- سهولة طرق الإدلاء بالأصوات .
- إيداع الأسهم بشكل عادي لجميع المساهمين.
- إعطاء الأولوية للعلاقات مع المستثمرين.
- المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة. [2]

7. **المسؤولية الاجتماعية** : أي النظر للمؤسسة كمواطن صالح، ويتحقق ذالك من خلال:

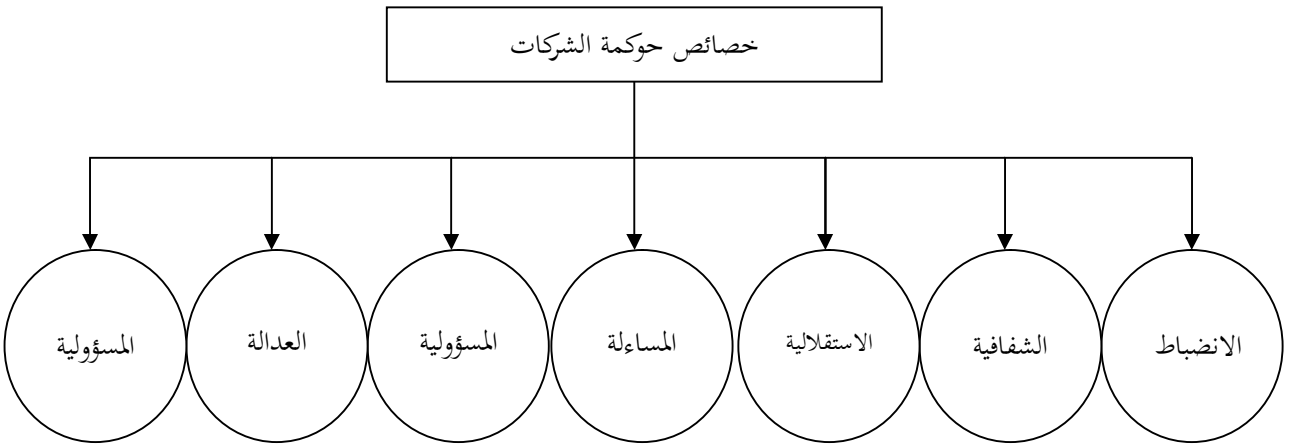
- وجود سياسة واضحة تؤكد على تمسك بالسلوك الأخلاقي .
- وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.
- وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.[3]

[1] عطاء الله ورد خليل،محمد الفاتح لعشماوي،**الحوكمة المؤسسية (مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة)**،مكتبة الحرسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008،ص129.

[2] صالح إبراهيم الشعلان،مرجع سابق،ص18.

[3] عطاء الله ورد خليل، محمد الفاتح لعشماوي، مرجع سابق، ص130.

الشكل رقم (2-2): خصائص حوكمة الشركات



المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم،المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة على المصارف)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 23.

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات

لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالمشاركة مع صندوق النقد IMF والبنك IB الدوليين والاتحادات المهنية دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتكون مرجعية للاستعانة بها في منظمات الأعمال حول آلية الحوكمة ومدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والنامية .

قد خطت هذه المبادئ التي صدرت عن منظمة OECD عام 1999 تحت عنوان" Governance Principles Of Corporate " خمسه مجالات، إلا انه في عام 2004 تم تعديل وأصبحت هذه المبادئ تغطي ستة مجالات و كما أشارت إليها OECD خلال موقعها على الشبكة العالمية الانترنت.

1. مبادئ منظمة OECD:

تطرق لهذا المبدأ بالشرح والتفصيل مجموعة من الباحثين والمهتمين فضلا على المراكز البحثية الدولية كما يلي:

أ- توافر إطار فعال للحوكمة المؤسسية.

ب- حقوق المساهمين.

ت- المعاملة المتساوية للمساهمين.

ث- دور أصحاب المصلحة.

ج- الإفصاح والشفافية.

ح- مسؤوليات مجلس الإدارة.

وتندرج تحت كل مبدأ مجموعة من المبادئ التفصيلية وفيما يأتي شرح مفصل لكل مبدأ من هذه المبادئ:

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات.

يؤكد هذا المبدأ على أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وان يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة والرقابة والالتزام بتطبيق القانون ولقد شدد على الأتي:

- ان يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين في السوق، والترويج لشفافية وكفاءة السوق.
- متطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة الحوكمة المؤسسية داخل التشريع ينبغي أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.
- أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع الضمان تحقيق مصالح الجمهور.
- أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولية عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة القيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.[1]

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين.

يتضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة:

- حقوق المساهمين الأساسية.
- حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة وإعلامهم بشكل كافي عن القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الشركة.

[1] OECD," Principles Of Corporate Governance: organization for economic co_operation and development " www.oeed.org\dev\publication\tpla.htm/2004.p17.

- حق في المشاركة بفاعليه والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية.
- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع مساهمتهم.
- الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.
- ينبغي أن يأخذ المساهمون بما في ذلك المستثمر المؤسسي في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارساتهم لحقوقهم في التصويت.
- أن تتوافر لجميع المساهمين،بما في ذلك المؤسسون، الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.[1]

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين.

تتضمن قواعد الحوكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين من الفئة ذاتها بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على الأتي:

- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافه فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.
- أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم. **ثالثا:** أن يتم التصويت بواسطة الأمناء والمفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
- أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت.
- منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية و يحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين.
- على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.[2]

---

[1] OECD," Principles Of Corporate Governance: organization for economic co_operation and development publications service " http\\www.oeed.org, 1999, p 6.

[2] كاترين، كوشتا هليلنج، وسوليفان، جون، **"حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين"** مركز المشروعات الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003،ص 145.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصلحة

ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية في حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة توفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا وتضمن ما يلي:

- أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- أن يسمح إطار الحوكمة المؤسسية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- توفير المعلومات لأصحاب المصالح و فرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب. **خامسا:** السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية في مجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.
- أن يزود إطار القواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية بهيكل فاعل كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين.[1]

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يشدد إطار القواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية على الإفصاح الدقيق على كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة متضمنا ما يلي:

- ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

أ- النتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة.

ب- أهداف الشركة.

ت- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.

[1] حماد طارق عبد العال، **"حوكمة الشركات – المفاهيم – المبادئ – التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف"**، الدار الجامعية،مصر،2005،ص39.

ث- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم.

ج- المخاطر الجوهرية المتوقعة.

ح- الأمور المادية والجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من دول العلاقة.

خ- هياكل وسياسات قواعد الحوكمة المؤسسية ومضمون قانون الحوكمة وأسلوب تنفيذه.

- ينبغي أن تعد المعلومات المفصح عنها استنادا إلى معايير محاسبية عالية الجودة وتشمل المعلومات المالية وغير المالية.
- إجراءات التدقيق السنوي لحسابات الشركة بواسطة مدقق مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات المهمة.
- توفير قنوات نشر المعلومات لتمكين الجهات المستفيدة من الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة في الوقت المحدد.
- تعزيز التقارير بما يقدمه الوسطاء والمحللون ووكالات التقدير من مشورة ونصح ذات صلة بقرارات المساهمين.[1]

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة المؤسسية على إستراتيجية الشركة والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين من حيث:

- أن يعمل مجلس الإدارة بإخلاص على أساس عناية الرجل الحريص بما فيه صالح الشركة والمساهمين.
- على مجلس الإدارة إن كانت قراراته تؤثر على مجموعة من المساهمين أن يعمل على تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.
- على مجلس الإدارة أن يتبع معايير عالية للأخلاق ويضع في اعتباره مصالح الأطراف ذوي العلاقة.
- على مجلس الإدارة القيام بانجاز مجموعة من المهام الأساسية المقرة مسبقا.

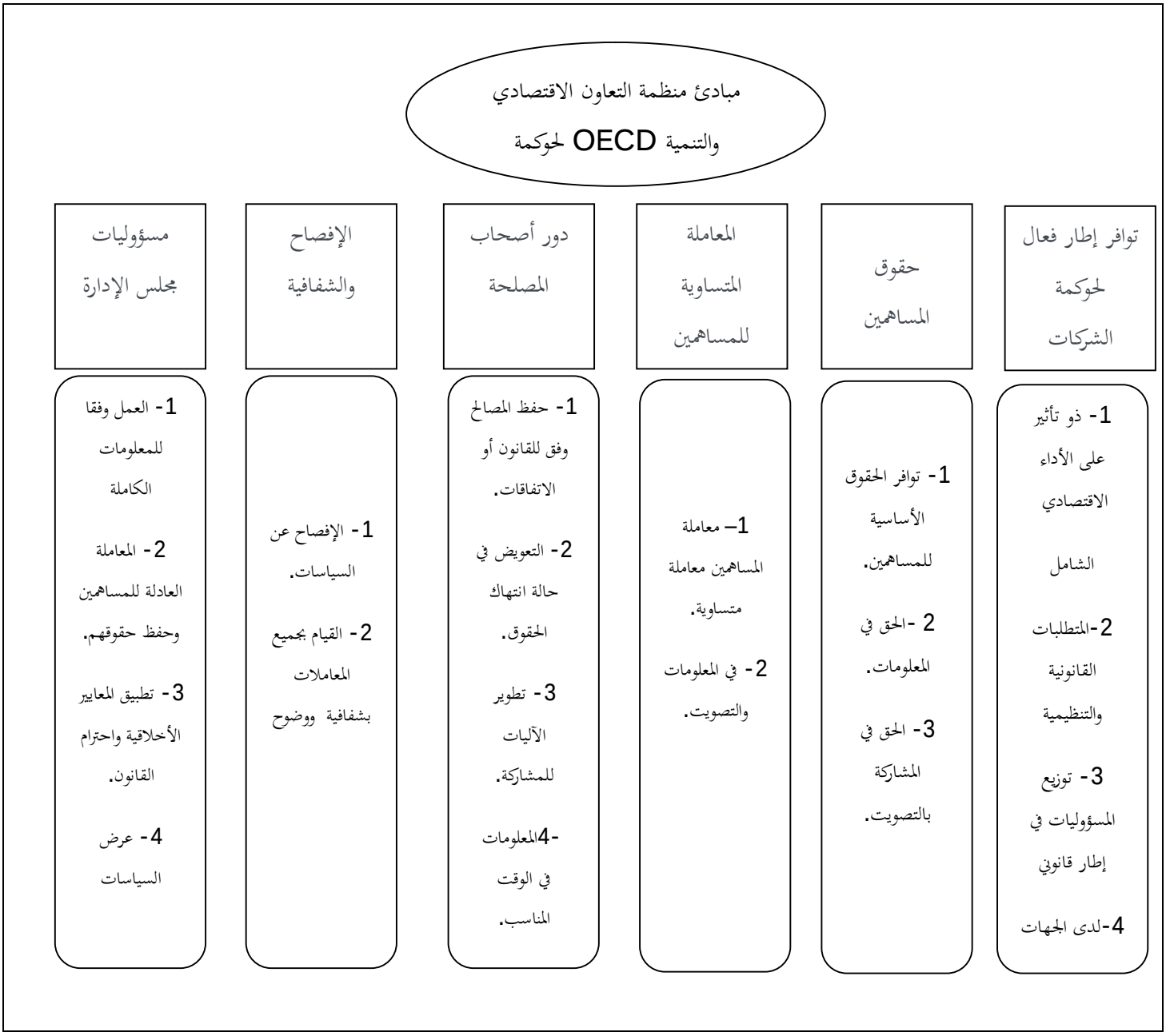
[1] جميل احمد، سقير محمد، ملتقى وطني حول **"حوكمة الشركات كإلية للحد من الفساد المالي و الإداري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 6و7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص4-5.

- على مجلس الإدارة ضمان الحكم بشكل مستقل وموضوعي فيما يتعلق بشؤون الشركة. **سادسا:** أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة في التوقيت المناسب ليتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على الوجه الأكمل.[1]

يستدل مما سبق من استعراض للمبادئ المذكورة على أن الحوكمة تحتاج إلى بيئة تعي هذه المبادئ كي تقوم بتطبيقها بالشكل السليم وتؤتي ثمارها. فالحوكمة دون تفعيل تلك المبادئ لا تعني شيئا وبالتالي يصبح الجهد ضائعا. مما يتطلب تضافرا للجهود الدولية والإقليمية فضلا عن المحلية للالتزام بمعايير الحوكمة التي تصدرها تلك المنظمات والاقتناع بأهمية المعايير والضوابط مما يساعد في عملية تطبيقها.

[1] خليل، عطاء الله وارد، العشماوي،محمد عبد الفتاح، **"الحوكمة المؤسسية"**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008،ص38.

الشكل رقم (2-3): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات.

Principles Of Corporate Governance, OECD, 2004, telecharge le:04\08\2014, a 15:00 sur http/www.oecd.org./daf/ca/oecdprinciplesofcorporate Governance.htm.

المطلب الثالث: محددات ومقومات الحوكمة والأطراف الرئيسة فيها

أولا: المحددات

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة. وهناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل1-4 أدناه). ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

1. المحددات الخارجية:

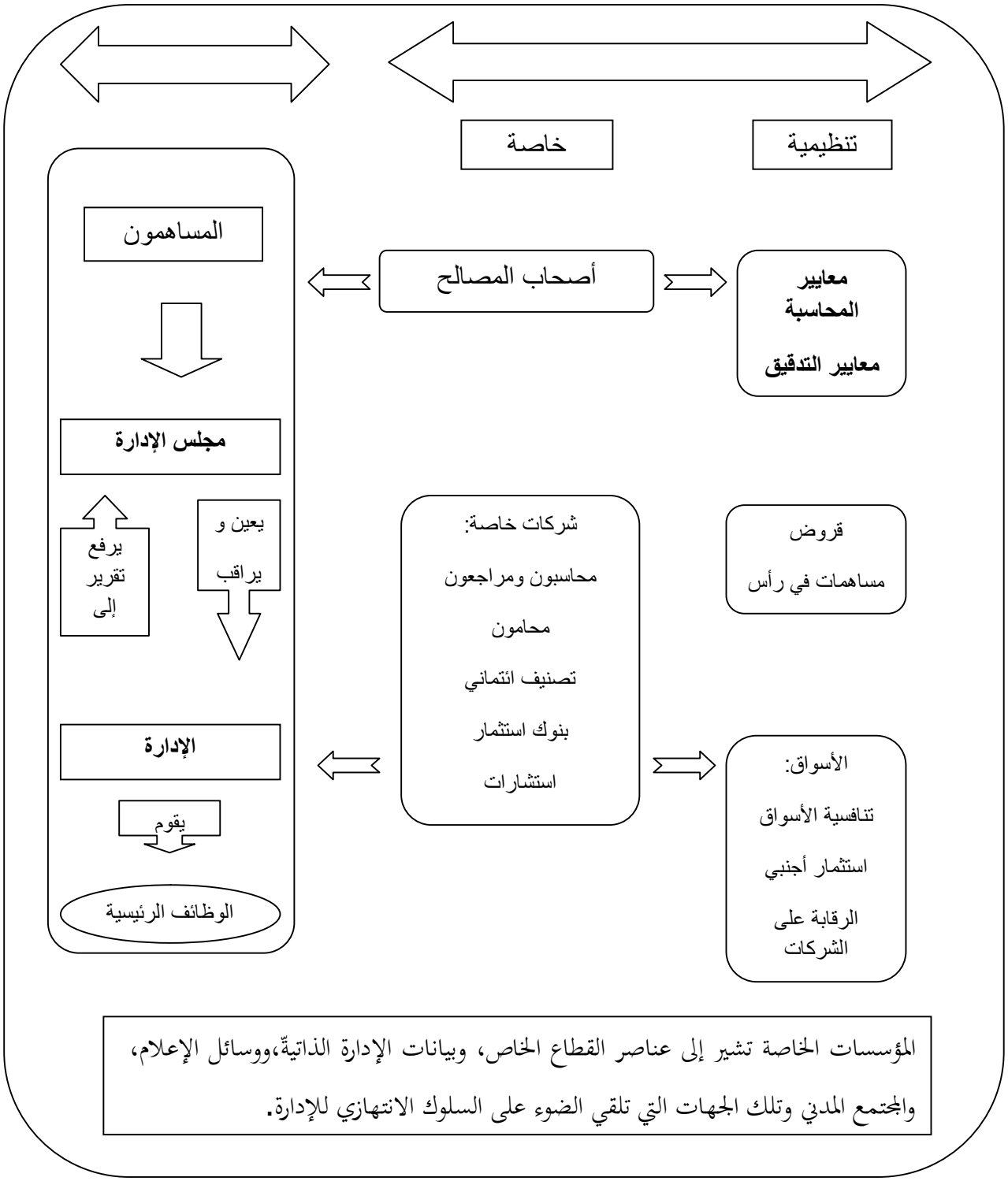
وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) وكفاءة القطاع المالي(البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض الشركات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى الشركات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2. المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.[1]

[1] علاء فرحان طالب، **"الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف"**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 46.

الشكل رقم **(2-4): المحددات الخارجية و الداخلية للحوكمة**



المصدر: سيد علي ميهوب، **"اثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014،ص11.

ثانيا: مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي:

1) توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.

2) وجود لجان أساسية – منها لجنة المراجعة – تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.

3) وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.

4) فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

5) تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.[1]

ثالثا: الأطراف الرئيسية في الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي :

1 - **المساهمون** Les Actionnaires: هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثمارهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقل رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2 - **مجلس الإدارة** : وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة

[1] رابح بوقرة، غانم هاجرة، **"الحوكمة المفهوم و الأهمية"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، يوم 6-7 ماي 2012.

وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- ✓ **واجب العناية اللازمة (Duty of Care):**

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد الواجب و العناية اللازمة والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

- ✓ **واجب الإخلاص في العمل (Duty Of Loyalty):**

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

3- **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.[1]

4 -**أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال و موظفين، إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون مثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال و الموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار .[2]

[1] رياض زلاسي،**"إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية".** مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012،ص16.

[2] براهمة كنزة،**" دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014،ص9.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات.

مع تطور المحاسبة في بيئة الأعمال لتصبح وسيلة لخدمة الإدارة و أصحاب المصالح في المؤسسة، حيث أنها تقوم بإنتاج معلومات محاسبية و مالية في إطار منظم على شكل التقارير المالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، ولكسب ثقة المستثمرين و أصحاب المصالح لابد أن المعلومات المالية المنبثقة من القوائم والتقارير المالية تتميز ببعض الخصائص تحظى بقبول لديهم ، و لهذا جاءت حوكمة من خلال آلياتها " المراجعة الداخلية "، " المراجعة الخارجية"، "لجان المراجعة " و " مجلس الإدارة" لتزيد من موثوقية وصدق هذه المعلومات.

سنتطرق لكل هذا من خلال هذا المبحث بمختلف مطالبه إلى معرفة جودة المعلومات المالية ومعايير تحققها بالإضافة إلى التعرض لعلاقة الحوكمة بالمحاسبة وانعكاس قواعدها على الإفصاح جودة المعلومات المالية.

المطلب الأول: تعريف ومعايير تحقق جودة المعلومات المالية

أولا: التعريف

تعني جودة المعلومة المالية مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما يقصد بجودة المعلومات المالية مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة .

ويقصد أيضا بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة كما أن مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها الى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات(مستخدمي المعلومات) وتتمثل خصائص جودة المعلومات المالية والاقتصادية فيما يلي:

✓ **ملائمة المعلومات:**

أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات ، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها. ولكي تتصف المعلومات بالملائمة لابد أن تكون ذات قيمة تنبؤية تحسن من قدرة متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، كذلك لابد أن تمتلك المعلومات الملائمة قيما استرجاعية (قيمة رقابية) متمثلة في قدرتها على الكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة. أما التوقيت المناسب فتمثل الخاصية الثالثة للمعلومات الملائمة.والتي يقصد بها توفير المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها .

✓ **الموثوقية للمعلومات :**

تشكل الموثوقية (الاعتمادية) الخاصية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، أي خاصية الموثوقية إنما تتعلق بأمانة المعلومات مكانية والاعتماد عليه. ولكي تمتاز المعلومات بالثقة البد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية وأولها الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز في القياس فضالا عن تجنب تحيز القائم بعملية القياس .وتضاف إلى الأمانة خاصية القابلية للتحقق والتي تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المالية .أما الخاصية الثالثة للمعلومات الموثوق بها فهي الحيادية والتي تعني التجنب المتعمد الذي يهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، أي أن المعلومات المحايدة هي التي تخدم مصالح فئات المستخدمين كافة ولكي تكون مختلف المعلومات المالية والاقتصادية ذات جودة عالية يجب أن تكون ذات قابلية للمقارنة تمكن مختلف مستخدميها من تحديد أوجه الشبه أو الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، كما يجب أن تكون ذات قابلية للفهم أي قدرة المستخدمين من إدراك أهميته.[1]

[1] ريمة مناع، لعرابة مولود، **" أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقرار المالي"**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2 ،مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 01 ،2014 ،ص- ص :219-220.

✓ **قابلية الفهم:**

تعني أن تكون المعلومات المالية مفهومة من قبل المستخدمين، كما أنه ينبغي أن يكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد.[1]

✓ **القابلية للمقارنة :**

يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس الشركة.[2]

✓ **الثبات :**

يقصد بمبدأ الثبات أن تطبق الشركة نفس الأساليب و الطرق لنفس الأحداث المحاسبية لا تتغير من فترة إلى أخرى.[3]

ثانيا: المعايير

بحيث تتحقق جودة المعلومة المالية انطلاقا من مجموعة المعايير التالية:

أ - معايير قانونية :

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها .[4]

---

[1] جمال لعشيشي، **"محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010 ، ص13 .

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **"معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعلمية"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 ، ص10.

[3] أسامة قرواني، **" أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015 ،ص9.

[4] خليل محمد،**" دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات "**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

ب - معايير رقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من سياستها إجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة

ج - معايير مهنية :

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل المالك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية والإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين المالك والإدارة وبالتالي نجاح الشركة. والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل المالك للاطمئنان على استثماراتهم

د - معايير فنية :

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.[1]

[1] هوام جمعة، لعشوري نوال، " **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية** " ، مداخلة مقدمة في الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق) ، جامعة العربي بن مهيدي،أم بواقي، الجزائر، ص-17-18.

المطلب الثاني: علاقة الحوكمة بالمحاسبة و آلياتها

اولا: علاقة الحوكمة بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيثً تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا وتأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ و إجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة و يظهر ذلك جليا في ما يلي :

أ - ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

ب - يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

ج - إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي ممكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.

د - يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة.[1]

[1] جاوحدو رضا،" **تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق) ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 08.07 ديسمبر 2010،ص:06.

ثانيا: آليات حوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات صنفها كل من Hess & Impavido إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية سيتم تناول هذه الآليات بشكل مختصر وكما يأتي:

1. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

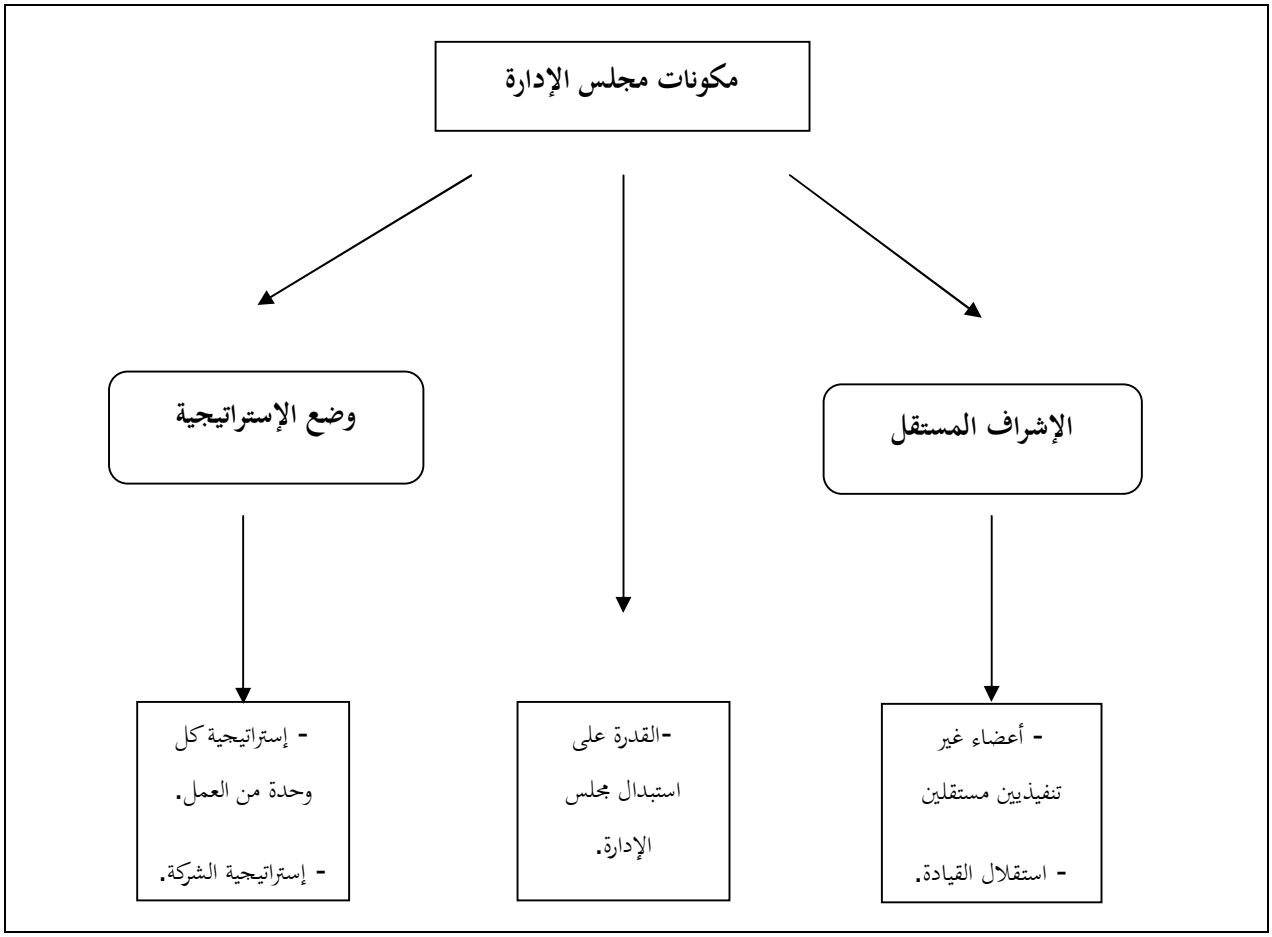
تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

أ - دور مجلس الإدارة:

إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن يذكر Singh &Harianto كل من أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائه، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضالا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك .

والشكل الموالي يوضح المكونات الأساسية لمجلس الإدارة:

الشكل رقم (2-5): المكونات الأساسية لمجلس الإدارة



المصدر: محمد مصطفى سليمان،**"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006 ، ص: 98.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان انها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس بالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة.[1]

ب - لجنة المراجعة:

أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات و التقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية،

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق،ص97.

فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية و على تدعيم استقلالية ودور المراجع الخارجي و التأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، سوف يؤدي هذا بضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين و الأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير، بل و الأكثر من ذلك إن العديد من البورصات المالية و العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية و تقرير المراجع حتى تزيد من جودة و مصداقية المعلومات التي تتضمنها، كما يجب على لجنة المراجعة التأكد من كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، و انها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.[1]

ج - المراجعة الداخلية :

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي ضمان للشركة على درجة دقة العمليات وإعطاء نصائح لآجل التحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو ما يساعد هذه الشركة على تقييم الأهداف المتوقعة وفي الجزائر فقد نص المشرع الجزائري في الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي1988 الذي ينص على أنه : يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.[2]

[1] سمير كامل محمد عيسى ،**"أثر جودة المراجعة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية الخارجية على عملية "**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2 ،المجلد رقم 45 ، يوليو 2008 ، ص:2.

[2] قرواني أسامة، **"أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015،ص12.

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات :

أ - المراجع الخارجي:

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ،فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين المالك وإدارة الوحدة الاقتصادية (القضاء على مشكل الوكالة) ، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات(بين المسيرين و المساهمين خاصة) ، ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.

المطلب الثالث: انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح و جودة التقارير المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المالية على الشفافية الحقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح يعد شرط أساسيا لجذب رؤوس الأموال، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك و بذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها، و لكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سالمتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.[1]

[1] سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق، ص 2 – 12.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل إبراز مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها، وكذا الوقوف على المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات و محدداتها والأطراف الرئيسة فيها، كما تطرقنا إلى جودة المعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات والدور الايجابي الذي تلعبه من خلال آلياتها و المساهمة في تحقيق الشفافية وإضفاء المصداقية على المعلومات المالية مع إظهار مدى علاقة الحوكمة بالمحاسبة وكذا انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية مما يمكن الشركات من الاعتماد على هذه الأخيرة من اجل اتخاذ القرارات السليمة.

الفصل الثالث:

جانب تطبيقي باستخدام برنامجspss

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وإجرائتها

يهتم هذا المبحث بتوضيح أهم الخطوات والأساليب العلمية التي استخدمت في إجراء الدراسة الميدانية ابتداءً من الخطوة الأساسية المتمثلة في تقديم منهج الدراسة وكيفية اختيار مجتمع وعينة البحث، ثم التطرق إلى الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة، ليتم أخيرا صياغة الاستبيان وتحليل نتائج فقراته، فضلا صياغة فرضيات الدراسة واختبارها ومناقشة نتائجها.

المطلب الأول: تقديم منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة

أولا: منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصف الظاهرة وصفا دقيقا وتحليلها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنباطات منها، ويعبر عنها تعبيرا كميا أو كيفيا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكيفي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة.

ثانيا: تحديد مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراس الحالية من جميع الموظفين الذي يزاولون مهنة المحاسبة في مؤسسات عمومية ومكاتب محاسبة في بلدية المدية.

ثالثا: تحديد عينة الدراسة:

تم اختيار عينة ميسرة بطريقة موضوعية للحصول على نتائج دقيقة وموثوق فيها، حيث تمثل عددها في (38) موظف قبل المشاركة طواعيةً للإجابة على الإستبانات. وعلى ذلك تم توزيع (38) استبانة على أفراد عينة الدراسة؛ أي دون تدخل أي وسيط (يدويا)، بعد هذا تم استرداد (35) استبانه ما يعني أن هنالك (3) استبانات قد فقدت، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (4) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (31) أي بنسبة (72.5%) من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1) تداول الاستبانات

الإستبانات	العدد#	النسبة%
المفقودة	3	7.89
الغير صالحة للتحليل	4	10.53
الصالحة للتحليل	31	81.85
المجموع	38	100

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات spss.

المطلب الثاني: مصادر الحصول على المعلومات وأدوات الدراسة

أولا: مصادر الحصول على المعلومات

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على المصادر الآتية:

1-المصادر الثانوية:

اعتمد الطلبة على الكتب والدوريات والمراجع والرسائل الجامعية والمقالات التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر وذلك للوقوف على الأسس العلمية الحديثة المرتبطة بالدراسة موضوع البحث، والتي ساعدت في بناء الإطار النظري للدراسة.

2-المصادر الأولية:

تم الاعتماد على المصادر الأولية في جمع البيانات من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، وبالاعتماد على ما أورده الكُتاب والباحثون بخصوص محاور الدراسة، إذ وُجه إلى أفراد عينة الدراسة من أساتذة مختصين وموظفين يمارسون مهنة المحاسبة، وقد روعي في تصميم الاستبانة تحديد المحاور الرئيسية وصياغة العبارات التي تمثل كل محور، حيث كانت جميع العبارات ذات النهايات المغلقة.

وقد وقعت الاستبانة في قسمين وهما على النحو الآتي:

- القسم الأول: تضمن متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي، الأقدمية في العمل)
- القسم الثاني: تضمن أربعة محاور تمثل متغيرات الدراسة:

- المحور الأول: تضمن محور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية، وتم قياسه بواسطة (05) عبارات من (A1) إلى (A5).
- المحور الثاني: تضمن محور اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، وتم قياسه بواسطة (05) عبارات من (B1) إلى (B5).
- المحور الثالث: تضمن القوانين والتشريعات المنظمة الحكومية للشركات، وتم قياسه بواسطة (05) عبارات من (C1) إلى (C5).
- المحور الرابع: تضمن المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية، وتم قياسه بواسطة (05) عبارات من (D1) إلى (D5).

كما تمّ قياس عبارات محاور التي تتضمن متغيرات الدراسة باستخدام مقياس ليكارت (Likert Scale) على اعتباره من أنسب المقاييس التي تسمح لنا بقياس استجابات الأفراد. وبما أن هذا المقياس يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) في دراستنا هذه فهو بذلك مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الاحصائي المستخدم في التحليل تعبر عن الأوزان وهي (موافق بشدة=5، موافق=4، محايد=3، غير موافق=2، غير موافق بشدة=1) فيتوجب علينا أن نقوم بحساب المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة (4) على (5)؛ حيث (4) تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، بينما (5) تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة (4) على (5) ينتج طول الفترة ويساوي (0.8) ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)

المستوى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثالث: أدوات التحليل الإحصائي

بعد الإنتهاء من تفريغ البيانات المتضمنة في هذه الاستبيانات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS_ V_{25})، نقوم بإجراء التحليل الإحصائي للبيانات عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة وفيما يلي توضيح للاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان؛
- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation Coefficientلحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العيّنة من حيث خصائصها؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- قيمة (t) لأختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss)، حيث ستم إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة، بعد هذا يتم وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، بعد ذلك يتم إجراء تحليل وصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

عند جمع البيانات العملية باستخدام الاستبيانات فإنه يتوجب التحقق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي

للتأكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قامت الطالبتين باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) وهو اختبار ضروري في حالة استخدام الإختبارات المعلمية مثل اختبار (t) لعينة واحدة،حيث تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3-3): اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

محاور الدراسة	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	0.161	31	0.135
أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي	0.157	31	0.103
القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات	0.099	31	0.079
المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية	0.116	31	0.225

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول رقم (3-3): أن التحقق من التوزيع الطبيعي من خلال اختبار كلموجروف-سميرنوف قد أفضى إلى نتيجة مفادها أن شكل توزيع لمحاور الدراسة كان ضمن حدود التوزيع طبيعي، فبرجوع إلى قيم الاختبار لمتغيرات الدراسة نجدها غير دالة إحصائيا ($P>0.05$).

ثانيا: اختبارات الصدق

يؤكد العديد من العلماء والباحثين أن صدق الاختبار يعتمد على صدق عباراته، إذ يزداد أو يقل على أساسها، وعليه فإن العناية بصدق العبارات تعد بمثابة المعالجة على المستوى القاعدي مع المشكلة العامة، وقد تم في هذه الدراسة قياس صدق العبارات بعدة طرق، منها الصدق: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل ذلك:

1-صدق المحتوى:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ممثلين في (03) أساتذة من كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، حيث طُلِب إليهم إبداء الرأي والملاحظات حول مدى انتماء العبارات لمحاور الدراسة التي أدرجت فيها، بالإضافة إلى سلامة الصياغة اللغوية، ووضوحها من حيث المعنى، وسهولة الفهم، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وقد تم إعادة تعديل الاستبانة وفق ما ارتأه السادة المحكمون حيث أصبحت الأداة بعد التحكيم بصورتها النهائية مكونة من (20) عبارة، موزعة على أربعة محاور.

2-صدق الاتساق الداخلي

تعد قوة الارتباط بين العبارات المعدة لقياس خاصية ما مؤشراً إحصائياً لصدق الاتساق الداخلي. تشير **"أنستازي"** أن الاتساق الداخلي لعبارات الاختبار يحسب عن طريق معامل الارتباط بين درجات العبارات ودرجات المحك الخارجي، وعندما لا يتوفر محك خارجي فإن الدرجة الكلية للاختبار تعد أفضل محك داخلي يمكن الاعتماد عليه. ومن أجل تحقيق ذلك تم حساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجات كل عبارة مع الدرجة الكلية للاختبار.

- **الإتساق الداخلي لمحور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-4)

الجدول رقم: (3-4) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	التنسيق بين دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يبين الصورة الحقيقية لجودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي	0.865^{**}	<0.001
A2	تعزيز استقلالية مجلس افدارة يعكس بدوره استقلالية لجان التدقيق	0.832^{***}	<0.001
A3	تتاثر فعالية لجنة التدقيق حسب ماتمنحه الإدارة من مرونة للتصرف في أداء مهامها	0.764^{***}	<0.001
A4	ينتهي دور لجان التدقيق في ظل وجود تعارض المصالح	0.737^{***}	<0.001
A5	للإفصاح والشفافية علاقة طردية مع لجان التدقيق بحيث يسمح بالوصول على جودة تقارير مالية في المستوى	0.591^{***}	<0.001
***:P<0.001			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-4) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.591,\ P < 0.001$) للعبارة (A5) إلى ($SP = 0.A65,\ P$ <0.001) للعبارة (A1) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه(محور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لمحور أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-5)

الجدول رقم: (3-5) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
B1	تطبيق مبدا حقوق المساهمين يؤثر إيجابيا على أداء الشركة	0.531^{***}	<0.001
B2	وجود علاقة وثيقة بين ضمان حقوق المساهمين ومبدا المعاملة العادلة	0.648^{***}	<0.001
B3	تفعيل دور أصحاب المصالح له دور غير مباشر في وصول معلومات صادقة وشفافة	0.593^{***}	<0.001
B4	يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات من كفاءة الشركة	0.476^{**}	0.009
B5	اختلال أحد مبادئ حوكمة الشركة يؤدي إلى إختلال جميع المبادئ الأخرى	0.497^{**}	0.001
***:P<0.001			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-5) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من (SP=0.476,P=0.009) للعبارة (B4) إلى (SP = 0.648,P <0.001) للعبارة (B2) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لمحور القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-6)

الجدول رقم: (3-6) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
C1	تعمل القوانين والتشريعات الخاصة بحوكمة الشركات على نزاهة الأسواق المالية	0.789**	<0.001
C2	للقوانين والتشريعات دور تنظيمي ورقابي على الشركات	0.732***	<0.001
C3	وجود إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	0.805***	<0.001
C4	المتطلبات القانونية والتنظيمية فيها نوع من الشفافية وقابلية للتنفيذ	0.643***	<0.001
C5	تتوفر لدى الشركات سياسات مكتوبة لتطبيق نظام الحوكمة	0.730***	<0.001
***:P<0.001			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-6) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من (*SP*=0.643,*P*<0.001) للعبارة (C4) إلى (*SP*=0.805,*P* <0.001) للعبارة (C3) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لمحور المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (3-7)

الجدول رقم: (3-7) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
D1	توفير هيكل تنظيمي فعال يضبط جوانب الأداء بما يتوافق مع المتطلبات القانونية	0.746**	<0.001
D2	تفعيل عنصر الرقابة يؤدي إلى توفير المصداقية على أداء الشركات	0.477**	0.007
D3	المساءلة تؤدي على ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة	0.693***	<0.001
D4	توفير المعايير الفنية يزيد الثقة بين المساهمين والمستثمرين ويرفع من الإستثمار	0.488**	0.004
D5	لا تتحقق جودة المعلومات المالية باختلال أحد المعايير المتعارف عليها	0.562***	<0.001
**:P<0.01 ***:P<0.001			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-7) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من (SP=0.477,P=0.007) للعبارة (D2) إلى (SP=0.746,P <0.001) للعبارة (D1) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه (المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

ثالثا: الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد أهم أنواع صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل متغير مع درجة متغيرات الدراسة الأخرى والدرجة الكلية لعبارات الإستبانة.

الجدول رقم: (3-8) معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

المتغير	1	2	3	4	الدرجة الكلية للإستبيان
1- دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	1	-	-	-	-
2-أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي	0.842***	1	-	-	-
3-القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات	0.640***	0.771***	1	-	
4-المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية	0.598***	0.647***	0.633***	1	-
الدرجة الكلية للإستبيان	0.731***	0.689***	0.768***		1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:P<0.001				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول رقم (3-8) الذي يبين معاملات ارتباط محاور مع بعضها البعض، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الإرتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (*SP*=0.842; *SP*=0.598) وهي دالة أحصائيا عند مستوى (*%0.01*)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

رابعا: ثبات الإستبيان

يعد ثبات الفقرات شرطا أساسيا من شروط أدوات البحث، ويقصد بهبه أن تعطي عبارات الاختبار نفس النتائج أو قريبة منها إذا ما أعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم في الظروف نفسها.

وقد تم حساب معامل ثبات الاختبار بطريقة التباين ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث تتمتع هذه الطريقة بأهمية خاصة في حساب ثبات الاختبارات الموضوعية وهي تمثل التجانس في أداء الأفراد في قياس خاصية محددة، وتتراوح قيمة معامل الثبات بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على ثبات عالٍ للمتغير أو المقياس، وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات.

يوضح الجدول التالي نتائج معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لمتغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

الجدول رقم (3-9) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

محاور الدراسة	معامل ألفا كرونباخ α
دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	0.736
أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي	0.839
القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات	0.725
المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية	0.809
الدرجة الكلية للإستبيان	0.881

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الرقم (3-9) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت قيم مرتفعة، حيث جاءت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية: (α= 0.736)، ولمحور أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي (α= 0.839) ، ولمحور القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات (α= 0.725) ، ولمحور المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية (α= 0.809) ، أما على مستوى الدرجة الكلية للاستبيان فقد بلغ معامل الثبات (α= 0.881)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المطلب الثاني: وصف المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة

اشتملت الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي، الأقدمية في العمل)، حيث سيتم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (3-10) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي

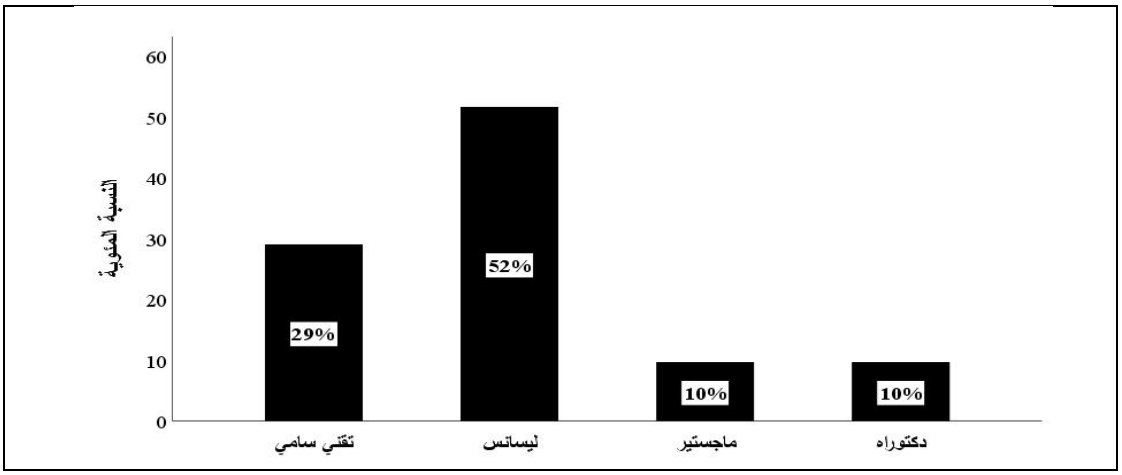
المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	تقني سامي	09	29
	ليسانس	16	52
	ماجستير	03	10
	دكتوراه	03	10
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لهم شهادة ليسانس يمثلون المستوى التعليمي الغالب في عينة الدراسة إذ بلغ عددهم (16) موظف وبنسبة مئوية بلغت (52%)، يليهم الموظفين الذي لديهم شهادة تقني سامي بمجموع (09) موظف وبنسبة بلغت (29%)، في حين نجد أن الموظفين من حاملي شهادة دراسات

العليا (ماجستير ودكتوراه) يمثلون أدنى نسبة من عينة الدراسة إذ بلغ عددهم (03) موظفين وبنسبة (10%) لكل فئة من حجم العينة. وعليه نستنتج أن غالبية الموظفين الذين يمثلون عينة الدراسة هم من حاملي شهادة ليسانس والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-1) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: متغير التخصص العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير التخصص العلمي:

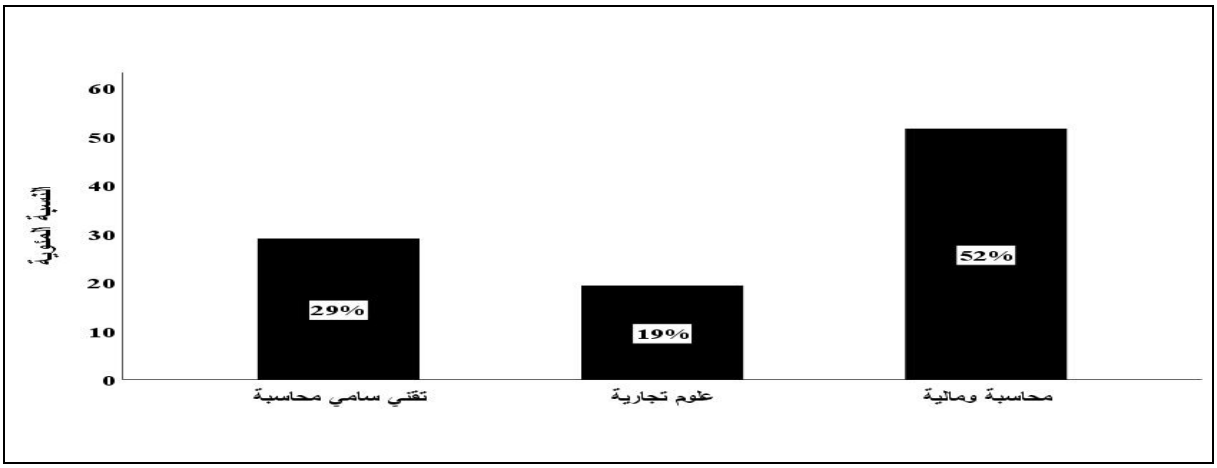
الجدول رقم (3-11) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئات	التكرارات *f*	النسبة المئوية *%*
التخصص العلمي	تقني سامي محاسبة	09	29
	علوم تجارية	06	19
	محاسبة ومالية	16	52
	علوم اقتصادية	-	-
	علوم تسيير	-	-
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لهم تخصص محاسبة ومالية يمثلون التخصص العلمي الغالب في عينة الدراسة إذ بلغ عددهم (16) موظف وبنسبة مئوية بلغت (52%)، يليهم الموظفين الذي لديهم تخصص تقني سامي محاسبة بمجموع (09) موظفين وبنسبة بلغت (29%)، وأخيرا الموظفين من ذوي تخصص علوم تجارية بمجموع (06) موظفين وبنسبة (19%)، في حين نجد أن هنالك غياب تام للموظفين من ذوي تخصص علوم اقتصادية وعلوم تسيير. وعليه نستنتج أن التخصص العلمي الغالب في عينة الدراسة هو تخصص محاسبة ومالية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-2) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: متغير المنصب الوظيفي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المنصب الوظيفي:

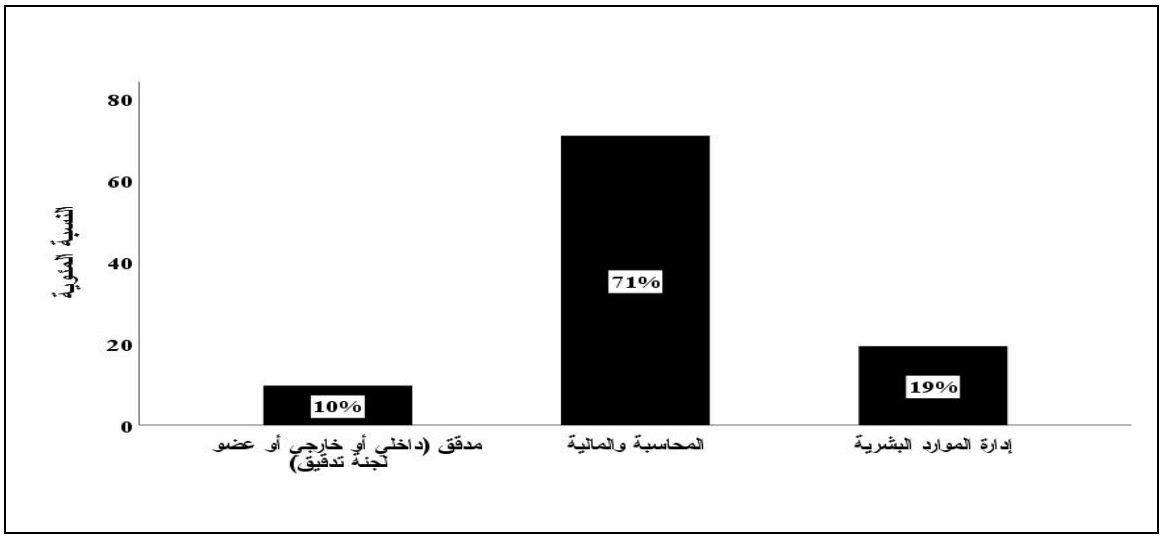
الجدول رقم (3-12) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المنصب الوظيفي

المتغير	الفئات	التكرارات *f*	النسبة المئوية %
المنصب الوظيفي	عضو مجلس	-	-
	مدقق (داخلي أو خارجي أو عضو لجنة تدقيق)	03	10
	المحاسبة والمالية	22	71
	إدارة الموارد البشرية	06	19
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين يتقلدون مناصب في المحاسبة والمالية يمثلون المنصب الوظيفي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (22) موظف وبنسبة مئوية بلغت (71%)، يليهم الموظفين الذي هم في منصب إدارة الموارد البشرية بمجموع (06) موظفين وبنسبة بلغت (19%)، وأخيرا الموظفين الذين يشتغلون منصب مدقق سواءً كانوا داخليين أو خارجيين أو أعضاء لجنة تدقيق بمجموع (03) موظفين وبنسبة (10%)، في حين نجد أن هنالك غياب تام للموظفين الذين يتقلدون منصب عضو مجلس. وعليه نستنتج أن غالبية موظفي عينة الدراسة يزاولون مهن في المحاسبة والمالية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-3) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المنصب الوظيفي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

رابعا: متغير الأقدمية في العمل

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الأقدمية في العمل:

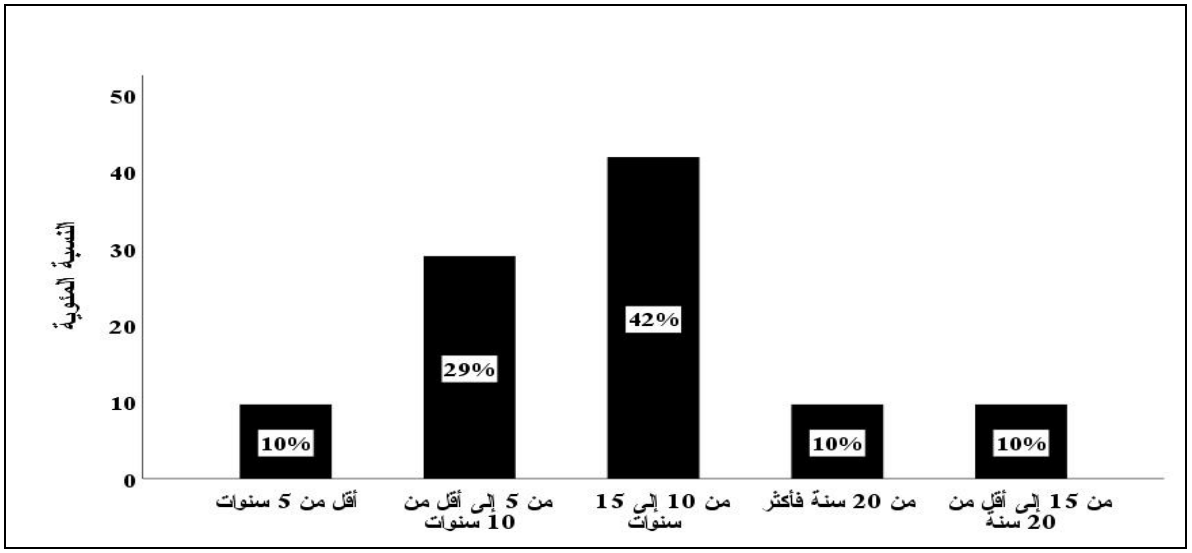
الجدول رقم (3-13) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الأقدمية في العمل

المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية *%*
الأقدمية في العمل	أقل من 5 سنوات	03	10
	من 5 وأقل من 10 سنوات	09	29
	من 10 وأقل من 15 سنوات	13	42
	من 15 وأقل من 20 سنوات	03	10
	من 20 سنة فأكثر	03	10
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ أعلى نسبة من موظفي عينة الدراسة يمتلكون أقدمية في العمل [من 10 وأقل من 15 سنوات]، فقد بلغ عددهم (13) موظف وبنسبة مقدارها (42%)، يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية [من 5 وأقل من 10 سنوات]، حيث بلغ عددهم (09) موظفين وبنسبة (29%)، في حين لم يشكل الموظفين الذين لديهم خبرة [أقل من 5 سنوات] و[من 15 وأقل من 20 سنوات] و [من 20 سنة فأكثر] سوى (03) موظفين وبنسبة مقدارها (19%) لكل فئة من فئات العينة. وتشير هذه النتائج إلى أن الفئات الشبانية هي الأكثر تمثيلا لعينة الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-4) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الأقدمية في العمل



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار (*t*) للعينة الواحدة (One Sample t Test) لتحليل عبارات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، حيث تكون العبارة إيجابية بمعنى الموظفون من عينة الدراسة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (*t*) المحسوبة أكبر من (*t*) الجدولية أو مستوى دلالة دالة إحصائيا ($P<0.05$)، وتكون العبارة سلبية بمعنى موظفي العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (*t*) المحسوبة أصغر من (*t*) الجدولية أو مستوى دلالة دالة إحصائيا ($P<0.05$)، كما تكون العبارة محايدة إذا كان مستوى الدلالة غير دالة إحصائيا ($P<0.05$).

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات محور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين العبارات واختبار الفرضية الأولى تم الاعتماد على اختبار (One Sample *t* Test) الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14) الإختبار التائي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية

العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الانحراف المعياري *SD*	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
A1.التنسيق بين دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يبين الصورة الحقيقية لجودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي	4.387	0.667	11.575***	<0.001	إيجابية
A2.تعزيز استقلالية مجلس الإدارة يعكس بدوره استقلالية لجان التدقيق	2.322	0.599	-6.249***	<0.001	سلبية
A3.تتأثر فعالية لجنة التدقيق حسب ما تمنحه الإدارة من مرونة للتصرف في أداء مهامها	3.548	0.925	3.3**	0.002	إيجابية
A4.ينتهي دور لجان التدقيق في ظل وجود تعارض المصالح	3.806	0.945	4.747***	<0.001	إيجابية
A5.للإفصاح والشفافية علاقة طردية مع لجان التدقيق بحيث يسمح بالوصول على جودة تقارير مالية في المستوى	4.193	0.749	8.870***	<0.001	إيجابية
دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية	3.651	0.409	8.854***	<0.001	إيجابية
مستوى الدلالة	***:P<0.001 **:P<0.01				
قيمة (*t*) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (30) هي: 2.04					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج في الجدول رقم (3-14)، الذي يبين أراء موظفي عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول من الإستبيان مرتبة تنازليا حسب قيمة اختبار (t) لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (A1) في الترتيب الأول، حيث كانت قيمة (t= 11.575, P<0.001) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص " **التنسيق بين دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يبين الصورة الحقيقية لجودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي** ".

- جاءت العبارة رقم (A5) في الترتيب الثاني، حيث كانت قيمة (t= 8.870, P<0.001) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص " **للإفصاح والشفافية علاقة طردية مع لجان التدقيق بحيث يسمح بالوصول على جودة تقارير مالية في المستوى** ".

- جاءت العبارة رقم (A4) في الترتيب الثالث، حيث كانت قيمة (t= 4.747, P<0.001) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص " **ينتهي دور لجان التدقيق في ظل وجود تعارض المصالح** ".

- جاءت العبارة رقم (A3) في الترتيب الرابع، حيث كانت قيمة (t= 3.3, P=0.002) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص على ما يلي:" **تتأثر فعالية لجنة التدقيق حسب ما تمنحه الإدارة من مرونة للتصرف في أداء مهامها** ".

- جاءت العبارة رقم (A2) في الترتيب الخامس، حيث كانت قيمة (t= -6.294, P<0.001) أصغر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة السلبية، وبالتالي فالموظفين لا يوافقون على العبارة التي تنص على ما يلي:" **تعزيز استقلالية مجلس الإدارة يعكس بدوره استقلالية لجان التدقيق** ".

وعموما فالموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على عبارات المحور الأول، حيث تشير النتائج أن قيمة اختبار (t= 8.854, P<0.001) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن الموظفين في عينة الدراسة يعتبرون أن **" هنالك دور إيجابي تمارسه لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة".**

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات محور أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين العبارات واختبار الفرضية الثانية تم الاعتماد على اختبار (One Sample t Test) الموضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (3-15) الإختبار التائي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

العبارة	المتوسط الحسابي ***M***	الانحراف المعياري ***SD***	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة ***P***	
B1.تطبيق مبدا حقوق المساهمين يؤثر إيجابيا على أداء الشركة	2.903	1.011	-0.533	0.598	حيادية
B2.وجود علاقة وثيقة بين ضمان حقوق المساهمين ومبدا المعاملة العادلة	3.451	0.925	2.718*	0.011	إيجابية
B3.تفعيل دور أصحاب المصالح له دور غير مباشر في وصول معلومات صادقة وشفافة	3.387	1.054	2.044*	0.05	إيجابية
B4.يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة	4.451	0.623	12.954***	<0.001	إيجابية

الشركات من كفاءة الشركة					
B5.اختلال أحد مبادئ حوكمة الشركة يؤدي إلى إختلال جميع المبادئ الأخرى	3.419	1.118	2.087*	0.045	إيجابية
أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي	3.522	0.588	4.948***	<0.001	إيجابية
مستوى الدلالة	*:P<0.05		***:P<0.001		
قيمة (t) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (30) هي: 2.04					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج في الجدول رقم (3-15)، الذي يبين أراء موظفي عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني من الإستبيان مرتبة تنازليا حسب قيمة إختبار (t) لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (B4) في الترتيب الأول، حيث كانت قيمة (t= 12.954, P<0.001) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص " **يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات من كفاءة الشركة** ".
- جاءت العبارة رقم (B2) في الترتيب الثاني، حيث كانت قيمة (t= 2.718, P=0.011) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص " **وجود علاقة وثيقة بين ضمان حقوق المساهمين ومبدا المعاملة العادلة** ".
- جاءت العبارة رقم (B5) في الترتيب الثالث، حيث كانت قيمة (t= 2.087, P=0.045) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص " **اختلال أحد مبادئ حوكمة الشركة يؤدي إلى إختلال جميع المبادئ الأخرى** ".
- جاءت العبارة رقم (B3) في الترتيب الرابع، حيث كانت قيمة (t= 2.044, P=0.05) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون

على العبارة التي تنص على ما يلي:" **تفعيل دور أصحاب المصالح له دور غير مباشر في وصول معلومات صادقة وشفافة ".**

- جاءت العبارة رقم (B1) في الترتيب الخامس، حيث كانت قيمة (t= -0.533, P=0.598) أصغر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) وغير دالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة حيادية، وبالتالي يبدي الموظفون حيادا فيما يتعلق بالعبارة التي تنص على ما يلي:" **تطبيق مبدا حقوق المساهمين يؤثر إيجابيا على أداء الشركة ".**

وعموما فالموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على عبارات المحور الثاني، حيث تشير النتائج أن قيمة اختبار (t= 4.948, P<0.001) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن الموظفين في عينة الدراسة يقرون " **بوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة".**

ثالثا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات محور القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين العبارات واختبار الفرضية الثالثة تم الاعتماد على اختبار (One Sample t Test) الموضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (3-16) الإختبار التائي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات

العبارة	المتوسط الحسابي ***M***	الإنحراف المعياري ***SD***	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة ***P***	
C1.تعمل القوانين والتشريعات الخاصة بحوكمة	2.871	1.087	-0.661	0.514	حيادية

الشركات على نزاهة الأسواق المالية					
C2.للقوانين والتشريعات دور تنظيمي ورقابي على الشركات	3.709	0.824	4.793***	<0.001	إيجابية
C3.وجود إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	3.129	0.991	0.725	0.474	حيادية
C4.المتطلبات القانونية والتنظيمية فيها نوع من الشفافية وقابلية للتنفيذ	.0963	0.978	0.551	0.586	حيادية
C5.تتوفر لدى الشركات سياسات مكتوبة لتطبيق نظام الحوكمة	3.096	0.746	0.722	0.476	حيادية
القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات	3.180	0.666	1.510	0.141	حيادية
مستوى الدلالة	***:P<0.001				
قيمة (t) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (30) هي: 2.04					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة والنتائج في الجدول رقم (3-16)، الذي يبين أراء موظفي عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني من الإستبيان مرتبة تنازليا حسب قيمة إختبار (t) لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (C2) في الترتيب الأول، حيث كانت قيمة (t= 4.793, P<0.001) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص **" للقوانين والتشريعات دور تنظيمي ورقابي على الشركات ".**
- جاءت العبارة رقم (C3) في الترتيب الثاني، حيث كانت قيمة (t= 0.725, P=0.474) أقل من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) وغير دالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة حيادية، وبالتالي يبدي الموظفون حيادا فيما يتعلق بالعبارة التي تنص على ما يلي:**" وجود إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات ".**

- جاءت العبارة رقم (C5) في الترتيب الثالث، حيث كانت قيمة (t= 0.722, P=0.476) أقل من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) وغير دالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة حيادية، وبالتالي يبدي الموظفون حيادا فيما يتعلق بالعبارة التي تنص على ما يلي:" **تتوفر لدى الشركات سياسات مكتوبة لتطبيق نظام الحوكمة ".**

- جاءت العبارة رقم (C4) في الترتيب الرابع، حيث كانت قيمة (t= 0.551, P=0.586) أقل من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) وغير دالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة حيادية، وبالتالي يبدي الموظفون حيادا فيما يتعلق بالعبارة التي تنص على ما يلي:" **المتطلبات القانونية والتنظيمية فيها نوع من الشفافية وقابلية للتنفيذ ".**

- جاءت العبارة رقم (C1) في الترتيب الخامس، حيث كانت قيمة (t= -0.661, P=0.514) أقل من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) وغير دالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة حيادية، وبالتالي يبدي الموظفون حيادا فيما يتعلق بالعبارة التي تنص على ما يلي:" **تعمل القوانين والتشريعات الخاصة بحوكمة الشركات على نزاهة الأسواق المالية ".**

وعموما يبدي الموظفين في عينة الدراسة حيادا في إجاباتهم اتجاه عبارات المحور الثالث، حيث تشير النتائج أن قيمة اختبار (t= 1.510, P=0.141) و هي أقل من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) وغير دالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور حيادي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، حيث يبدي الموظفون حيادا فيما يتعلق " **بمدى تطبيق القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات".**

رابعا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات محور المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية.

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين العبارات واختبار الفرضية الرابعة تم الاعتماد على اختبار (One Sample t Test) الموضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (3-17) الإختبار التائي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية

العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	اختبار t		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
D1.توفير هيكل تنظيمي فعال يضبط جوانب الأداء بما يتوافق مع المتطلبات القانونية	3.709	0.863	4.574***	<0.001	إيجابية
D2.تفعيل عنصر الرقابة يؤدي إلى توفير المصداقية على أداء الشركات	3.548	0.925	3.3***	0.002	إيجابية
D3.المساءلة تؤدي على ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة	3.322	0.979	1.834	0.077	حيادية
D4.توفير المعايير الفنية يزيد الثقة بين المساهمين والمستثمرين ويرفع من الإستثمار	3.419	0.807	2.892**	0.007	إيجابية
D5.لا تتحقق جودة المعلومات المالية باختلال أحد المعايير المتعارف عليها	4.387	0.615	12.553***	<0.001	إيجابية
المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية	3.677	0.515	7.316***	<0.001	إيجابية
مستوى الدلالة	*:P<0.05		***:P<0.001		
قيمة (*t*) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (30) هي: 2.04					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تم استخدام اختبار (*t*) للعينة الواحدة والنتائج في الجدول رقم (3-17)، الذي يبين أراء موظفي عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني من الإستبيان مرتبة تنازليا حسب قيمة إختبار (*t*) لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (D5) في الترتيب الأول، حيث كانت قيمة (t= 12.553, P<0.001) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص **" لا تتحقق جودة المعلومات المالية باختلال أحد المعايير المتعارف عليها".**

- جاءت العبارة رقم (D1) في الترتيب الثاني، حيث كانت قيمة (t= 4.574, P<0.001) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص **" توفير هيكل تنظيمي فعال يضبط جوانب الأداء بما يتوافق مع المتطلبات القانونية".**

- جاءت العبارة رقم (D2) في الترتيب الثالث، حيث كانت قيمة (t= 3.3, P=0.002) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص **" تفعيل عنصر الرقابة يؤدي إلى توفير المصداقية على أداء الشركات ".**

- جاءت العبارة رقم (D4) في الترتيب الرابع، حيث كانت قيمة (t= 2.892, P=0.007) أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة إيجابية، وبالتالي فالموظفين يوافقون على العبارة التي تنص على ما يلي:**" توفير المعايير الفنية يزيد الثقة بين المساهمين والمستثمرين ويرفع من الإستثمار ".**

- جاءت العبارة رقم (D3) في الترتيب الخامس، حيث كانت قيمة (t= 1.834, P=0.077) أصغر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) وغير دالة إحصائيا، مما يعني أن العبارة حيادية، وبالتالي يبدي الموظفون حيادا فيما يتعلق بالعبارة التي تنص على ما يلي:**" المساءلة تؤدي على ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة ".**

وعموما فالموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على عبارات المحور الثاني، حيث تشير النتائج أن قيمة اختبار (t=7.316, P<0.001) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.04) ودالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن الموظفين في عينة الدراسة يقرون **" بأن تطبيق المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة مرتفع".**

خلاصة الفصل:

تعد الدراسة الميدانية التطبيقية جانبا مهما جدا لاستكمال وتعزيز الجانب النظري لأي بحث علمي، وهو ما تم تطبيقه في هذه الدراسة من خلال هذا الاستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من الشركات، ومن ثم اعادة جمع البيانات وتحليلها.

انطلاقا من مختلف الاختبارات الإحصائية والنتائج المتحصل عليها من خلال تحليل نتائج الاستبيانات المتحصل عليها فقد تم التوصل إلى مايلي:

- يوجد دور ايجابي تمارسه لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر موظفي عينة الدراسة.
- يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير أبعاد الخدمات البريدية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة في البريد).

خاتمة عــامة

حاولنا من خلال موضوع هذا البحث الذي كان تحت عنوان :" **اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية في الشركات** "،معالجة إشكالية البحث التي تدور حول :" ما مدى تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية داخل الشركات ؟ من خلال الفصول الثلاث السابقة الذكر التي تحتوي على فصلين نظريين و فصل ثالث تطبيقي ، و ذالك بالاعتماد على الفرضيات والأدوات المشار إليها في مقدمة البحث.

1) اختبار الفرضيات:

- الفرضية الاولى: لعب الافصاح المحاسبي دور هام في تدعيم المصداقية وزيادة الثقة مما ساهم في اتخاذ القرارات السليمة من قبل مختلف الأطراف المستفيدة منه وبالتالي تحقق الفرضية الاولى.
- الفرضية الثانية: المفهوم الواسع لحوكمة الشركات احتل اهمية كبيرة وساهمت في اعطاء معلومات مالية ذات جودة عالية.
- الفرضية الثالثة: يوجد دور ايجابي تمارسه لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر موظفي عينة الدراسة.
- الفرضية الرابعة: يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة.
- الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير أبعاد الخدمات البريدية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة في البريد).

2) نتائج البحث :

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لهذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها مايلي :

- يهدف الاتجاه المعاصر الإفصاح المحاسبي من خلال الاعتماد على التقارير المالية ،إلى توفير الحد الأدنى من المعلومات الملائمة لمختلف الأطراف ذات العلاقة في الشركة .

- ينعكس مفهوم الإفصاح المحاسبي في مجموعة من الخصائص و المميزات التي تتمتع بها المعلومات التي تتضمنها القوائم و التقارير المالية التي اعتمد عليها في إعداد هذه القوائم المالية .بالإضافة إلى مدى مصداقية هذه المعلومات لتلبية احتياجات الأطراف داخل الشركة.
- العلاقة بين حوكمة الشركات و الإفصاح المحاسبي علاقة ذات اتجاهين ، تساهم حوكمة الشركات من جهة في تحسين و الارتقاء بمستوى الإفصاح المحاسبي، من خلال توفير معايير الإفصاح و الشفافية لإعطاء صورة الحقيقة لشركات.ومن جهة أخرى يمكن القول بان الارتقاء بمستوى الإفصاح يعمل على تدعيم فعالية حوكمة الشركات إذ تتضمن مبادئ الحوكمة على مبدأ الإفصاح و الشفافية.
- حتى تكون لحوكمة الشركات فعالية وجدوى لابد من توفر جميع الخصائص المكملة لبعضها البعض والمتمثلة في الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، العدالة و المسؤولية الاجتماعية.
- تطبيق حوكمة الشركات تحقق مزايا تمكن من حل العديد من المشاكل التي تواجه الشركات وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية والمحاسبية.
- يقوم التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه على مدى توافر ومستوى المحددات التي تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة.
- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال آلياتها وعلى رأسها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة.
- ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيثً تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا وتأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة.

3/ توصيات البحث :

- ضرورة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات و الإفصاح المحاسبي و النهوض بهما في الجزائر بصفة عامة و في الشركات بصفة خاصة، إذ تؤدي فعالية حوكمة الشركات و جودة الإفصاح المحاسبي إلى خلق الثقة في البيئة الاقتصادية التي تساهم في زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية.
- - العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بغية تنمية الوعي والمشاريع الاستثمارية.

- تحديث الأطر القانونية والتنظيمية مما ينجر عنها توفير الحماية اللازمة لمختلف الأطراف الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم دور حوكمة الشركات في هذا المجال.
- الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية للإفصاح المحاسبي بصورة صادقة وشفافة لتحقيق جودة الممارسات المحاسبة.
- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية والتكوينية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيق الحوكمة.
- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات والممارسة السليمة لها، ودورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.

قائمة المراجع

أولا:قائمة المراجع باللغة العربية :

1. الكتب

1- احمد محمد أبو شمالة،**معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي ،مكتبة المجتمع العربي** ، عمان ، الأردن،2010.

2- أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005

3- الحيالي وليد ناجي ،**المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس و الإفصاح المحاسبي)**،دار حنين ، عمان ، الأردن ،1996.

4- الصبان محمد سمير ،**دراسات في الأصول المالية (أصول القياس و أساليب الاتصال المحاسبي)**، الدار الجامعية ، بيروت ،1996.

5- جمال لعشيشي، **"محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

6- حسام الدين غضبان،**"محاضرات في نظرية الحوكمة"**،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

7- حماد طارق عبد العال، **"حوكمة الشركات – المفاهيم – المبادئ – التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف"**، الدار الجامعية،مصر،2005.

8- خليل، عطاء الله وارد، العشماوي،محمد عبد الفتاح، **"الحوكمة المؤسسية"**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

9- رضوان حلوة حنان ،**(تطور الفكر المحاسبي ، (مدخل نظرية المحاسبة)**،مكتبة دار الثقافة،عمان الأردن ،1998 .

10- سنان سالم قاسم النعيمي ،**تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة**، المعهد العربي للمحاسبين القانونين ، بغداد ،2004.

11-عطاء الله ورد خليل،محمد الفاتح لعشماوي،**الحوكمة المؤسسية (مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة)**،مكتبة الحرسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008.

12- علاء فرحان طالب، **"الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف"**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

13- كاترين، كوشتا هليلنج، وسوليفان، جون، **"حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين"** مركز المشروعات الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.

14- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **"معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعلمية"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

15- محمد المبروك أبو زيد ،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على دول العربية**، الطبعة الأولى ، ايتراك لنشر والتوزيع ،القاهرة ،2005 .

16- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ،**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)**، دار الميسرة ، الأردن.

17- محمد أبو نصار وجمعة حميدات ، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية و الجوانب النظرية و العلمية** ،الطبعة الثالثة ، دار وائل لنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ،2014 .

18- محمد مصطفى سليمان،**"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006 ، ص: 98.

19- محمد مطر،**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس و العرض و الإفصاح** ، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2004 .

20- محمد مطر و موسى السويطي ، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات : القياس – العرض –الإفصاح** ، دار وائل لنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ، 2008.

21- وليد ناجي الحيالي ،**نظرية المحاسبة** ، منشورات الأكادمية العربية المفتوحة بالدنمارك،2007.

2. **المذكرات و الرسائل و الأطروحات :**

1- أحلام عكسة، **اثر تغير المفاهيم و الممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2015،2016/03.

2- جمعة فلاح حميدات ،**مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبية الدولية و تعليمات هيئة الأوراق المالية** ،أطروحة دكتوراه فلسفة تخصص محاسبة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،الأردن ،2004.

2- صالح إبراهيم الشعلان،**مدى امكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية**،مذكرة ماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2008.

3- فكير سامية ، **المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق أوراق المالية** – دراسة مقارنة بين الجزائر و الأردن ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس ، الجزائر ،2014.

3- قرواني أسامة، **"أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

4- سامي يوسف كمال محمد ،**الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية و أثره على ترويجها** ،مذكرة ما جيستر في المحاسبة ،كلية تجارة ،جامعة بنها ،مصر ،2001.

5- ماجد إسماعيل أبو حمام ،**اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية** :دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية – غزة فلسطين ،2009.

3. المداخلات و المقلات

أ- المداخلات :

1- حسين يرقي،عمر علي عبد الصمد، **"واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الإبداع والتفكير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، 2009،

2- سعيدي يحيي و أوصيف لخضر ،**أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية "IFRS-IAS " و المعايير الدولية للمراجعة ISA:التحدي ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ، يومي 13و 14 ديسمبر 2011.

3- صبايحي نوال ،**اثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية و تأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلو التسيير ،جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 17و 18 نوفمبر 2013.

4صديقي مسعود وصديقي فؤاد ،انعكاس النظام المحاسبي المالي "SCF" على سياسات الإفصاح في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 05و 06 ماي 2013.

5- عائشة سلمى كحيلي و راضية كروش،**اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي :حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية** ،جمع أبحاث الملتقي الدولي

حول :آليات الحوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة ،الجزائر ،25-26 نوفمبر 2013.

6- محمد احمد إبراهيم الخليل ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق أوراق المالية** –دراسة نظرية تطبيقية – ورقة عمل في ندوة سوق مالية السعودية :نظرة مستقبلية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، 2007.

7- هوام جمعة و لعشوري نوال ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية لمؤسسة (واقع رهانات و أفاق)،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة العرب بن مهيدي –أم البواقي ، الجزائر ،يومي 07 و08 ديسمبر 2010.

8- ميخائيل،اشرف حنا،**."تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات"** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر العربية،24-26 ،2004.

9- ياسين ضيف و سليم عماري ، **اثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية**، جمع أبحاث الملتقى العلمي الدولي حول : آليات الحوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر ، 25-26 نوفمبر 2013.

ب- المقلات والمجلات العلمية

1- أسامة قرواني، **" أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015.

2- بمحبل داوي إسماعيل ،**اثر المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية –بحث تطبيقي في إحدى المصارف الحكومية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 16،العدد 03،جامعة القادسية ، العراق ،2014.

3- براهمة كنزة،" **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014.

4- رابح بوقرة، غانم هاجرة، **"الحوكمة المفهوم و الأهمية"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، يوم 6-7 ماي 2012.

5- ريمة مناع، لعرابة مولود، " **أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على الاستقرار المالي**"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2 ،مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 01 ،2014.

6- جميل احمد، سقير محمد، ملتقى وطني حول **"حوكمة الشركات كإلية للحد من الفساد المالي و الإداري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 6و7 ماي 2012.

7- جاوحدو رضا،" **تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و آفاق) ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 08.07 ديسمبر 2010،

8- خليل محمد،" **دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات** "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

9- سلطان حسن محمد الحالمي ، **قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية " دراسة تحليلية"**، مجلة جامعة الجزيرة ، العدد الأول ، جامعة الجزيرة ، اليمن ،2018.

10- سمير كامل محمد عيسى ،**"أثر جودة المراجعة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية الخارجية على عملية "**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2 ،المجلد رقم 45 ، يوليو 2008.

11- رياض زلاسي،**"إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

12- سيد علي ميهوب،**"اثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014،

13- صدام محمد محمود الحيالي و آخرون ،**اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد (02)،العدد (03)،كلية الإدارة و الاقتصاد ،جامعة تكريت ، العراق ،2006.

14-عوض الله جعفر الحسين أبو بكر ، **أهمية و جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، مجلة السودان للعلوم و التقانة ،العدد12، المجلد 02، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،السودان ،2012.

15-كريمة علي كاظم الجوهر ،**العلاقة بين خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و قواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلة لوجهات نظر المحاسبين و المدققين)**، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 90،كلية الإدارة و الاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، العراق ،2012.

16- لطيف زيود و الآخرون ،**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار** ،مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، المجلد(29)العدد (1)، سوريا،2007.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1) OECD," Principles Of Corporate Governance: organization for economic co_operation and development publications service " http\\www.oeed.org, 1999.

2) OECD," Principles Of Corporate Governance: organization for economic co_operation and development " www.oeed.org\dev\publication\tpla.htm/2004.

3) Principles Of Corporate Governance, OECD, 2004.

4)ROBERT OBERT , **pratique des normes IFRAS** ,3eme édition , Dunod ,paris ,2006.

الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة الدكتور يحي فارس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

" استمارة استبيان "

السلام عليكم و رحمة الله و تعالى و بركاته،

تحية طبية و بعد ...

يقوم الباحثان بإجراء دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة ماستر في المحاسبة من جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، تحت عنوان : **"أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية في الشركات "** ، تم تصميم الاستمارة المرفقة كجزء من متطلبات البحث .

نرجو من سيادتكم التكرم بمساعدتينا في انجاز هذا البحث العلمي من خلال الإجابة على أسئلة الاستمارة المرفقة و إعطائها أهمية خاصة لما لها تأثير في نتيجة البحث ، و ذلك بوضع علامة (X) في الإجابة التي ترونها ملائمة ، ونحيطكم علما أن المعلومات المتحصل عليها ستستخدم لإغراض علمية فقط .

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير، وشاكرين لكم حسن تعاونكم .

الباحثان:

- موسوني إبراهيم

- كريكش مروان

القسم الأول : معلومات عامة

1- المؤهل العلمي :

- تقني سامي
- ليسانس
- ماجستير
- دكتوراه

2- التخصص العلمي :

- محاسبة ومالية
- علوم تجارية
- علوم تسيير
- علوم اقتصادية

3- المنصب الوظيفي :

- أستاذ جامعي
- مدقق (داخلي أو خارجي أو عضو لجنة تدقيق)
- المحاسبة و المالية
- إدارة الموارد البشرية

4- الأقدمية في العمل :

- اقل من 5 سنوات
- من 05 سنوات و أقل من 10
- من10 سنوات و اقل من 15
- من سنة 15 و اقل من 20
- من 20 سنة فأكثر

القسم الثاني : محاور تتضمن متغيرات الدراسة

المحور الأول : دور لجنة التدقيق على الإفصاح و جودة المعلومات المالية :

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	التنسيق بين دور المدقق الداخلي و المدقق الخارجي يبين الصورة الحقيقية لجودة التقارير المالية و الإفصاح المحاسبي .					
02	تعزيز استقلالية مجلس الإدارة يعكس بدوره استقلالية لجان التدقيق .					
03	تتأثر فعالية لجنة التدقيق حسب ماتمنحه الإدارة من مرونة للتصرف في أداء مهامها.					
04	ينتهي دور لجان التدقيق في ظل وجود تعارض المصالح .					
05	للإفصاح و الشفافية علاقة طردية ،مع لجان التدقيق بحيث يسمح بالوصول إلى جودة تقارير مالية في المستوى .					

المحور الثاني :اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تطبيق مبدأ حقوق المساهمين يؤثر إيجابا على أداء الشركة.					
02	وجود علاقة وثيقة بين ضمان حقوق المساهمين ومبدأ المعاملة العادلة.					
03	تفعيل دور أصحاب المصالح له دور غير مباشر في وصول معلومات صادقة وشفافة.					
04	يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات من كفاءة الشركة .					
05	اختلال احد مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى اختلال جميع المبادئ الأخرى .					

المحور الثالث : القوانين و التشريعات المنظمة لحوكمة الشركات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعمل القوانين والتشريعات الخاصة بحوكمة الشركات على نزاهة الأسواق المالية.					
02	للقوانين والتشريعات دور تنظيمي و رقابي على الشركات .					
03	وجود إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات.					
04	المتطلبات القانونية والتنظيمية فيها نوع من الشفافية وقابلة للتنفيذ.					
05	تتوفر لدى الشركة سياسات مكتوبة لتطبيق نظام الحوكمة .					

المحور الرابع :المعايير و المتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	توفير هيكل تنظيمي فعال يضبط جوانب الأداء بما يتوافق مع المتطلبات القانونية .					
02	تفعيل عنصر الرقابة يؤدي إلى توفر المصداقية على أداء الشركات .					
03	لمساءلة تؤدي إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية : تتمتع بالنزاهة و الأمانة .					
04	توفير المعايير الفنية يزيد الثقة بين المساهمين والمستثمرين ويرفع من الاستثمار .					
05	لا تتحقق جودة المعلومات المالية، باختلال احد المعايير المتعارف عليها.					

الملحق رقم 02:

1- جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور الأول	,161	31	,135	,969	31	,285
المحور الثاني	,157	31	,103	,522	31	,498
المحور الثالث	,099	31	,079	,293	31	,147
المحور الرابع	,116	31	,225	,746	31	,398
a. Correction de signification de Lilliefors						

2-ثبات الاستبيان

- دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,736	05

- أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,839	05

- القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,725	05

- المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,809	05

- الدرجة الكلية للإستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,881	20

3-الخصائص الديمغرافية

Table de fréquences

توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تقني سامي	9	29,0	29,0	29,0
	ليسانس	16	51,6	51,6	80,6
	ماجستير	3	9,7	9,7	90,3
	دكتوراه	3	9,7	9,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

توزيع افراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تقني سامي محاسبة	9	29,0	29,0	29,0
	علوم تجارية	6	19,4	19,4	48,4
	محاسبة ومالية	16	51,6	51,6	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

توزيع افراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدقق) داخلي أو خارجي أو عضو لجنة تدقيق(	3	9,7	9,7	9,7
	المحاسبة والمالية	22	71,0	71,0	80,6
	إدارة الموارد البشرية	6	19,4	19,4	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الأقدمية في العمل				
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	أقل من 5 سنوات	3	9,7	9,7	9,7
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9	29,0	29,0	38,7
	من 10 إلى 15 سنوات	13	41,9	41,9	80,6
	من 20 سنة فأكثر	3	9,7	9,7	90,3
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	3	9,7	9,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والإختبار التائي لمحاور الدراسة

المحور الأول: دور لجنة التدقيق على الإفصاح وجودة المعلومات المالية

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
A1	31	4,3871	,66720	,11983
A2	31	2,3226	,59928	,10763
A3	31	3,5484	,92516	,16616
A4	31	3,8065	,94585	,16988
A5	31	4,1935	,74919	,13456
المحور_الأول	31	3,6516	,40977	,07360

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
A1	11,575	30	,000	1,38710	1,1424	1,6318
A2	-6,294	30	,000	-,67742	-,8972	-,4576
A3	3,300	30	,002	,54839	,2090	,8877
A4	4,747	30	,000	,80645	,4595	1,1534
A5	8,870	30	,000	1,19355	,9187	1,4684
المحور_الأول	8,854	30	,000	,65161	,5013	,8019

المحور الثاني: أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B1	31	2,9032	1,01176	,18172
B2	31	3,4516	,92516	,16616
B3	31	3,3871	1,05443	,18938
B4	31	4,4516	,62390	,11206
B5	31	3,4194	1,11876	,20093
المحور_الثاني	31	3,5226	,58805	,10562

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
B1	-,533	30	,598	-,09677	-,4679	,2743
B2	2,718	30	,011	,45161	,1123	,7910
B3	2,044	30	,050	,38710	,0003	,7739
B4	12,954	30	,000	1,45161	1,2228	1,6805
B5	2,087	30	,045	,41935	,0090	,8297
المحور_الثاني	4,948	30	,000	,52258	,3069	,7383

المحور الثالث: القوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
C1	31	2,8710	1,08756	,19533
C2	31	3,7097	,82436	,14806
C3	31	3,1290	,99136	,17805
C4	31	3,0968	,97826	,17570
C5	31	3,0968	,74632	,13404
المحور_الثالث	31	3,1806	,66604	,11962

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
C1	-,661	30	,514	-,12903	-,5280	,2699
C2	4,793	30	,000	,70968	,4073	1,0121
C3	,725	30	,474	,12903	-,2346	,4927
C4	,551	30	,586	,09677	-,2621	,4556
C5	,722	30	,476	,09677	-,1770	,3705
المحور_الثالث	1,510	30	,141	,18065	-,0637	,4250

المحور الرابع: المعايير والمتطلبات لتحقيق جودة المعلومات المالية

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
D1	31	3,7097	,86385	,15515
D2	31	3,5484	,92516	,16616
D3	31	3,3226	,97936	,17590
D4	31	3,4194	,80723	,14498
D5	31	4,3871	,61522	,11050
المحور_الرابع	31	3,6774	,51556	,09260

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
D1	4,574	30	,000	,70968	,3928	1,0265
D2	3,300	30	,002	,54839	,2090	,8877
D3	1,834	30	,077	,32258	-,0367	,6818
D4	2,892	30	,007	,41935	,1233	,7154
D5	12,553	30	,000	1,38710	1,1614	1,6128
المحور_الرابع	7,316	30	,000	,67742	,4883	,8665